استدامة الدين العام في مصر خلال الفترة من 2022 الي 2030

دراسة مقارنة

اعداد

الدكتور

محمود محمد حجاجي

دكتور و محاضر و باحث في العلوم الاقتصادية و القانونية

عضوا الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي

زميل الجمعية المصرية للتشريع الضريبي

2024

mahmoudhagag163@gmail.com

المقدمة

يدل مفهوم استدامة الدين العام على قدرة الدولة على سداد اقساط ديونها بانتظام و اطراد ,و تعمل تلك الاستدامة على رفع التصنيف الائتماني للدولة في تصنيف وكالات الائتمان و لهذا مردود كبير على جذب تلك الدولة للاستثمارات الاجنبية و الوثوق بها كدلولة ذات ملاءة مالية .

وتعد استدامة الدين العام مؤشر جيد على أن الدولة تستثمر قروضها في مشروعات منتجة تدر دخلا قومياً ,و تجذب عملة اجنبية تمكنها من سداد قروضها , والعكس بالعكس ؛ فعدم قدرة الدولة على سداد اقساط ديونها بانتظام و اطراد يدل على انها تستثمر أموال قروضها في مشروعات غير منتجة و بالتالي تقوم باستهلاك حصيلة القروض الحاصلة عليها و عدم صون اصولها من الهلاك و الفناء .

ويبدوا أن مشكلة استدامة الدين العام هذه معضلة تؤرق كثير من الدول , و يصعب تحقيقها في عنفوان ازمة الدين العام ؛و إنما لا بد من تعافي الاقتصاد اولاً ثم الوصول الي استدامة الدين العام .

من الملاحظ أن الاقتصاديات الكبرى في العالم تعاني ازمة تضخم حجم الدين العام لديها , و لا كن سبب ديونها انها تقوم باتفاق مبالغ ضخمة على التعليم و الصحة و رفاهة الموطنين , وهي بذلك تنفق على مشروعات منتجة لأنها تستثمر في البشر الذين هم راس مالها الاهم , وهم الذين سينتجون لها ابحاث علمية واختراعات تكنولوجية تمكنهم من ملاحقة ركب التقدم و الرقي .

إشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في أن مصر إذا لم تستطع سداد أقساط ديونها المستحقة سنوياً فسوف لن تحقق الاستدامة لدينها العام , وبالتالي سوف تضطر مصر الي خسارة اصول هامة وذلك عام بعد عام و سيكون بذلك مستقبل الدين العام المصري ضبابية و غير واضحة و ستؤدي الي نتائج كارثية .

فروض البحث

نضع بعض الفروض التي نحاول الوصول لحلول لها مثل .

1- ما هي الاسباب التي أدت الي تفاقم ازمة الدين العام في مصر ؟

2- هل ستنجح الاجراءات التقشفية التي انتهجتها اليونان مع مصر و هل يمكن تطبيقها في مصر ؟

3- هل سوف تستطع مصر تحقيق الاستدامة لدينها العام قبل عام 2030 , او عدم الاستدانة مجدداً ؟

4- هل نجحت النماذج التي خاضت ازمة الدين العام و التي تناولنها في هذا البحث في الوصل للاستدامة أم لا ؟

5- هل حققت الاقتصاديات الكبرى في العالم استدانة الدين العام ؟

خطة البحث

مبحث تمهيدي

المبحث الاول : أسباب عدم استدامة الدين العام

المطلب الاول : الاسراف في مشروعات البنية التحتية

المطلب الثاني : جائحة كورونا

المطلب الثالث : الحرب الروسية الاكرانية

المبحث الثاني : استدامة الدين العام في بعض الدول المقارنة

المطلب الاول : استدامة الدين العام في اليونان

المطلب الثاني : استدامة الدين العام في تركيا

المطلب الثالث : استدامة الدين العام في الدول المتقدمة اقتصاديا

المنهجية و التحليل

سوف نعتمد المنهج التحليلي للأسباب التي أدت الي عدم استدامة ديون مصر العامة و المتمثلة في الاسراف في مشروعات البنية التحتية و ازمة كورونا و الحرب الروسية الاوكرانية و سوف نتعمد المنهج الاستقرائي لاستقراء حالات بعض الدول التي لم تستدم ديونها و الحلول التي لجأت اليها لإمكان الاستفادة من هذه التجارب .

المستخلص

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن ما تسبب في زيادة الدن العام في مصر هو سوء التخطيط الحكومي و فاقمت الازمة الازمات العالمية التي حدثت المتمثلة في ازمة كورونا و الحرب الروسية الاكرانية , ولو عملت الحكومات المتوالية على تحقيق الامان الاقتصادي لمصر من خلال زيادة حجم الصادرات و رفع الاحتياطي من العملة الاجنبية بالبنك المركزي و التخطيط السليم و الموزع على فترات زمنية طويلة لمشروعات البنية التحتية لما وقعت مصر في مشكلة ازمة الدين العام الحالية .

و خلصنا من استعراض التجربة الي ان اليونان عملت على اتخاذ إجراءات تقشفية كان من شانها تسريح عدد من الموظفين , و تخفيض رواتبهم , تخفيض المعاشات , ووقف الانفاق على بدلات التمثيل و السفر والدوارات التدريبية و غيرها , واتضح ان هذا الاجراء لن يصلح في مصر فيما يخص تسريح بعض الموظفين و تخفيض رواتبهم ؛ حيث انه كان لليونانين فرصة الخروج الي دول الاتحاد الاوروبي الاخرى ووجود فرص عمل , بينما ليس لمصر هذه الميزة لأنها ليست عضو في تكتل اقتصادي كبير .

و انتهجت تركيا نهجاً معاديا للاقتراض من صندوق النقد الدولي و انما اقترضت مراراً وتكرارا من البنك الدولي و الذي هو دائن لتركيا اليوم ب35 مليار دولار , وكان تبريرها في ذلك ان الدول المدينة من صندوق النقد الدولي هي دول لديها عجز في موازنتها العامة ,وبالتالي فردت فعل المستثمرين ووكالات الائتمان العالمية تكون سلبيه تجاه الدول المقترضة من صندوق النقد الدولي ,وفي هذا خطر على الصادرات التركية و جذب الاستثمارات و التضخم و رفع مستوى المعيشة و رفع المستوي العام للأسعار .

وثبت من التجربة العملية لكلاً من تركيا و اليونان أن بعد سنوات ذروة الازمة لابد من الاقتراض مجدداً حتي يمكن حل الازمة تدريجياً ,ولضخ اموال في الاقتصاد القومي لدفع عوائد الاستثمار وجذبه واستيراد السلع الضرورية مثل الادوية و الاسلحة العسكرية ؛ فبينما و الامر كذلك فيجب تضيق الاقتراض في اضيق الحدود .

أيضاً و ضح من تجارب الدول محل المقارنة في هذه الدراسة عدم القدرة علي استدامة دينها العام حتي الان رغم أن ازمة تركيا المالية كانت عام 2022 اي منذ 22 عاما , وكانت الازمة اليونانية عام 2008 اي منذ 16 عاما , ويمكن ان نستنتج من هذا أن مصر لن تستطيع تحقيق استدامة الدين العام قبل عام 2030 حيث ان تحقيق هذا الهدف يستغرق وقت طويل جداً, ومجهودات تحتاج لحقيق نتائجها وقتاً طويلا من الزمن.

Abstract

It became clear to us through this study that what caused the increase in public debt in Egypt was poor government planning, and the crisis exacerbated the global crises that occurred, represented by the Corona crisis and the Russian-Ukrainian war, even if successive governments worked to achieve economic security for Egypt by increasing the volume of exports and... Raising foreign currency reserves at the Central Bank and proper planning, distributed over long periods of time, for infrastructure projects, when Egypt fell into the problem of the current public debt crisis.

We concluded from reviewing the experience that Greece worked to take austerity measures that would have laid off a number of employees, reduced their salaries, reduced pensions, and stopped spending on representation allowances, travel, training sessions, etc. It became clear that this measure would not be suitable in Egypt with regard to... Laying off some employees and reducing their salaries; Whereas the Greeks had the opportunity to go out to other European Union countries and have job opportunities, while Egypt does not have this advantage because it is not a member of a major economic bloc.

Turkey adopted a hostile approach to borrowing from the International Monetary Fund. Rather, it borrowed repeatedly from the World Bank, which is a creditor to Turkey today of 35 billion dollars. Its justification for this was that the countries indebted to the International Monetary Fund are countries that have a deficit in their general budget, and therefore it responded. Investors and global credit agencies are negative towards countries borrowing from the International Monetary Fund, and this poses a threat to Turkish exports, attracting investments, inflation, raising the standard of living, and raising the general level of prices.

It has been proven from the practical experience of both Turkey and Greece that after the peak years of the crisis, it is necessary to borrow again so that the crisis can be gradually resolved, and to pump money into the national economy to pay and attract investment returns and import necessary goods such as medicines and military weapons. While this is the case, borrowing must be limited to the narrowest limits.

It is also clear from the experiences of the countries being compared in this study that they are unable to sustain their public debt so far, even though Turkey's financial crisis occurred in 2022, i.e. 22 years ago, and the Greek crisis occurred in 2008, i.e. 16 years ago. We can conclude from this that Egypt will not You can achieve sustainability of public debt before 2030, as achieving this goal takes a very long time, and efforts require a long period of time to achieve their results.

مبحث تمهيدي

حجم الدين العام المصري الحالي :-

ارتفع الدين الخارجي لمصر 3,5مليار دولار في الربع الاخير من عام 2023 ليصل الي 168 مليار دولار .[1]

و تصديقا لهذا فقد صرح البنك المركزي المصري أن اجمالي الدين العام الخارجي قد بلغ 164,5 مليار دولار نهاية سبتمبر 2023 , وهو ما يعادل 42,4% من الناتج المحلي الاجمالي طبقاً للبيانات الرسمية بينما التوقعات تقول ان الدين العام و صل نسبة 100% من الناتج المحلي الاجمالي .[2]

و بمطالعة الجهات الرسمية المصرية للوقوف على عدد الدائنين و اسمائهم و المبلغ الدائنين بها لمصر نجد دائما تجهيل متعمد و عدم شفافية في الامر ,وكل هذا اللبس و التجهيل يثير كثير من الغموض حول ضبط الدائنين , وحول الشفافية و المصداقية في الارقام التي تزاع هنا و هناك من قبل المسؤولين و الاجهزة المصرية .

الشكل رقم (1) المؤسسات و الدول الدائنة لمصر

[1] الموقع الرسمي لوزارة التخطيط المصرية , متاح على الرابط التالي https://mped.gov.eg/ , تم الاطلاع علية بتاريخ 2024/8/10 .

[2] الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري , متاح على الرابط التالي https://www.cbe.org.eg/ , تم الاطلاع علية بتاريخ 2024/8/10.

من الواضح من هذا الشكل ان به تعتيم في الجهات الدائنة لمصر بشكل متعمد مثل اجمال بعض البنود كما في الشكل السابق فقد ادرج صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و غيرهم تحت مؤسسات دولية , وايضاً سمي الدائنون العرب بمسمي دول عربية دون تفصيل , وأيضاً سمي خانه باسم اخرون و لا ندري من هم الاخرون هؤلاء ,وهذه كانت بداية الازمة الاقتصادية اليونانية ,فقد تعمدت الحكومة ان تقدم بيانات خاطئة للشعب و للاتحاد الاوربي ,وفزعت بعد ذلك على الكارثة الاقتصادية عام2008 و التي كادت ان تطردها خارج الاتحاد الاوربي.

و عن كيفية سداد هذه الديون فيتضح لنا من خلال الجدول التالي قيمة الاقساط المستحقة سنوياً على مصر كمقابل اقساط للدين العام .

جدول رقم (1) قيمة اقساط الدين العام الخارجي

السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي	السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي
2023	9.33	8.32	17.65	2039	0.86	0.84	1.7
2024	10.9	13.3	24.2	2040	1.2	0.79	1.99
2025	9.3	5.8	15.1	2041	0.78	0.75	1.53
2026	6.6	10.2	16.8	2042	0.71	0.7	1.41
2027	5.8	4.3	10.1	2043	0.69	0.67	1.36
2028	3.6	2.6	6.2	2044	0.67	0.66	1.33
2029	2.9	2.2	5.1	2045	0.65	0.65	1.3
2030	3.2	1.9	5.1	2046	0.64	0.64	1.28
2031	4.4	1.58	5.98	2047	3.12	0.52	3.64
2032	4.12	1.44	5.56	2048	2.01	0.46	2.47
2033	1.36	2.47	3.83	2049	1.94	0.39	2.33
2034	1.24	1.23	2.47	2050	2.4	0.26	2.66
2035	1.205	1.17	2.375	2051	0.25	0.98	1.23
2036	1.07	1.05	2.12	2052	0.182	0.152	0.334
2037	1	0.9	1.9	2053	0.126	0.119	0.245
2038	0.9	0.875	1.775	2054	0.1	0.09	0.19

جدول سداد أقساط الدين الخارجى متوسط وطويل الأجل حتى 2054 القيمة بالمليار دولار المصدر. البنك المركزى

يتضح من الجدول السابق أن القسط الاكبر للدين العام المصري هو في عام 2024 بقيمة 24 مليار دولار ثم عام 2025 يكون القسد المسحق سداده 15 مليار دولار , ثم في عام 2026 يكون القسط المطلوب سداده 16 مليار دولار , ثم في عام 2027 يكون القسط المسحق سداده 10 مليار دولار , ثم في عام 2028 يكون القسط المطلوب سداده 6 مليار دولار ثم يقل عاما تلوا الاخر ؛ هذا على فرض عدم اقتراض الحكومة ديون جديدة , ولا كن اذا اقترضت الحكومة ديون جديدة فهذه الاقساط سوف تزيد طبعا , ومن المؤكد ان الدولة سوف تقترض مجدداً لمعالجة العجز الملح و الضروري الذي لا يمكن علاجه الا بالاقتراض مثل المبالغ التي تم استيراد وقود بها لموجهة ازمة الكهرباء , والمبالغ التي سوف تقوم الدولة من خلالها بشراء كميات كبيرة من القمح لتخزينها نظراً لانخفاض سعر الحبوب هذه الفترة , وغيرها من الامور الطارئة و الغير مخطط لها.

المبحث الاول : أسباب عدم استدامة الدين العالم المصري

تمهيد وتقسيم :-

ترجع زيادة الدين العام في مصر الي عدة أسباب كثيرة يمكن أن نتناول اهمها مثل اسراف الحكومة في مشروعات البنية التحتية و المستمرة منذ عام 2014 الي 2024 و لم تتوقف , وأزمة كورونا و التي أثرت بشكل كبير على رصيد مصر من الدولارات من عدة نواحي ....منها ان الاقتصاد المصري اقتصاد ريعي يعتمد على الريع اليومي مثل دخل قناة السويس و السياحة و التي تم توقفها بشكل كامل و تحويلات المصريين بالخارج و التي توقفت تقريباً بشكل كامل, أيضاً بلا شك أثرت الحرب الروسية الاوكرانية من حيث زيادة اسعار القمح و المواد الزراعية في العالم و حدوث عجز بها مما اضطرنا أن نستورد حبوب محاصيل زراعية بثمن مضاعف , ويمكن أن نتناول هذه الاسباب بالتفصيل فيما يلي .

المطلب الاول : اسراف الحكومة في مشروعات البنية التحتية .

عملت الحكومة المصرية منذ عام 2014 الي انشاء مشروعات قومية ضخمة اثرت تأثيراً كبيراً على الاحتياطي النقدي للبلاد و زادت من معدلات الاقتراض مما عمل على التنفيذ المتكرر لتوصيات صندوق النقد الدولي مراراً و تكرراً و الرامية الي رفع الدعم بكل انواعه و تقليل عدد الموظفين الحكوميين و خصخصة شركات القطاع العام و غير ذلك.

و من وجهة نظرنا ..... كان أفضل لصندوق النقد الدولي أن يملي على الدول المدينة شروط بناءة تعمل على ضمان تحسن هذه الاقتصاديات و تحقيق رفاهية شعوبها مثل اشتراط ان يتم استخدام أموال القروض في أنشاء مشروعات منتجة و اشتراط عدم استخدام الأموال المتحصلة من القروض في مشروعات استهلاكية بحتة ؛ تلك المشروعات التي يكون من شأنها عدم زيادة الناتج المحلي الاجمالي و عدم خلق فرص عمل جديدة و عدم رفع المستوى المعيشي للمواطنين .....فمثل هذه الاشتراطات لا تضر بالشعوب من ناحية و من ناحية اخرى تعمل على تقويم أداء الحكومات الغير رشيدة أو التي لا تعمل لصالح المواطنين ؛ وكان بهذا سيكون صندوق النقد الدولي أدتٌ لإصلاح الاقتصاديات بدلا من ان يكون أداة لإفسادها .

و أدت إملاءات الصندوق المتوالية لتحريك سعر صرف الجنيه المصري مراراً و تكراراً بداية من عام 2016 الى عام 2024 و ما هو أتي في المستقبل كما هو موضح بالجدول الآتي .

الجدول رقم (2)التغيرات البارزة في تخفيض سعر صرف الجنيه خلال العشر سنوات الأخيرة

التاريخ	العملة	سعر الشراء	سعر البيع
2014/11/25	دولار امريكي	7,1446	7,1766
2016/11/9	دولار امريكي	17,0100	17,6957
2022/10/30	دولار امريكي	24,0026	24,1014
2023/2/9	دولار امريكي	30,438	30,5334
2024/3/6	دولار امريكي	49,4743	49,5743
2024/7/1	دولار امريكي	48,2200	48,3200

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التاريخية لسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الامريكي المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري , متاح على الرابط التالي : https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/exchange-rates/historical-data , تم الاطلاع عليه في 2024/6/27 .

ويتبين من الجدول السابق أن السلطات المصرية عملت على تخفيض سعر صرف العملة مرار و تكرار بناءً على اشتراطات صندوق النقد الدولي و التي اضطررنا للدخول في حلقاته بسب سياسات الحكومة التوسعية في مشروعات البنية التحتية الضخمة و العملاقة و المكرسة في أوقات قصيرة , و لازال يملي صندوق النقد الدولي املاءاته بتخفيض سعر العمالة أكثر فأكثر حيث تقول مديرة الصندوق في يوليوا 2024 أن مصر سوف تخسر الكثير من ثروتها و واصولها الثابتة إذا لم تخفض سعر صرف الجنيه أكثر مما هو عليه .

وهكذا أدى التخفيض المتوالي في سعر صرف الجنيه الي خفض مستوي المعيشة و رفع معدلات البطالة و زيادة نسب التضخم وغير ذلك من التداعيات الاقتصادية السلبية .

انسحب تحالف يضم مجموعة "الشعفار" الإماراتية والشركة "السعودية المصرية للتعمير" من تنفيذ مشروع تطوير أرض "الحزب الوطني" المنحل، المطلة على نهر النيل في قلب العاصمة المصرية القاهرة ,وجاء الانسحاب بسبب ارتفاع تكاليف التنفيذ في أعقاب انخفاض قيمة الجنيه المصري في وقت سابق من هذا العام[1].

جرس إنذار يدوي بأزمة تعاني منها البيئة الاستثمارية في البلاد، هذا الانسحاب، الذي يعكس تحديات هيكلية متراكمة، قد يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية في مصر ,و كان التذبذب الحاد في سعر صرف الجنيه المصري، وما نتج عنه من ارتفاع حاد في أسعار المواد الخام والطاقة، أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت التحالف إلى هذا القرار الصعب. فارتفاع التكاليف بشكل غير متوقع قلل من جاذبية المشروع وهدد ربحية الاستثمار[2]."

[1] خبر بجريدتي RT التركية و الشرق بعنوان " تحالف سعودي إماراتي ينسحب من مشروع كبير في مصر " , بتاريخ 2024/8/29 نتاح علي الروابط الاتية : https://arabic.rt.com/business/ , و رابط https://asharqbusiness.com/real-estate/ , تم الاطلاع 2024/8/30 .

[2] المرجع السابق .

وتعاني البيئة الاستثمارية في مصر من تحديات هيكلية متعددة، مثل البيروقراطية المعقدة وغياب الرؤية الواضحة للمشاريع الاستثمارية، مما يزيد من تكاليف الأعمال ويؤثر سلبا على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ,ولا يعد انسحاب تحالف "الشعفار" حدثا معزولا، بل هو مؤشر على وجود مشكلة أعمق في البيئة الاستثمارية المصرية , فالتراجع في ثقة المستثمرين الأجانب سيؤدي حتمًا إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يهدد بعرقلة جهود الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، لذلك، فإن مواجهة هذا التحدي تتطلب من الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا الانسحاب , ويجب على الحكومة التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتوفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار، وتعزيز الشفافية والمحاسبة ,و استعادة ثقة المستثمرين الأجانب يتطلب جهودًا مضنية على المدى الطويل، ولكنها ضرورية لضمان استدامة النمو الاقتصادي. [1]

و حاولنا الوقوف علي تكلفة حقيقة لمشروعات البنية التحتية في مصر خلال الفترة الماضية و لا كن لم نستطع لتضارب البيانات و الاحصائيات الصادرة عن المؤسسات و المسؤولين في مصر , فقد صرح البعض بان تكلفة مشروعات البنية التحتية وصلت عشرة ترليون جنيه [2]؛ بينما صرح اخرون بأن تكلفة تلك المشروعات تصل الي 2,3ترليون جنيه [3] , و الحقيقة أن الاحصاءات في مصر كانت و لا تزال بعيدة عن اي دقة مما يدفعنا بان نوصي بضرورة توحيد جهة رصد و إصدار البيانات , وايضاً توحيد القانون الذي ينظم عملية الرصد هذه .

و علي فرض أننا اعتمادنا الاحصائية الاكبر و الاضخم و القائلة بأن حجم استثمارات مصر في مشروعات البنية التحتية بلغت عشرة ترليون جنية ؛ فهو مبلغ ليس ضخم بالنسبة لإيرادات الدولة و التي بلغت ميزانيتها عام 2024 الي 6,4تريليون جنيه , هذا بخلاف الدين العام الداخلي و الخارجي الذي وصل الي 409 مليار دولار .

و من هنا يمكن أن نقف على حقيقة مفادها ان السبب الرئيسي في الازمة المصرية هو عدم الشفافية و امراض عديدة مستشرية بشكل كبير ...

وتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاحتياطي النقدي نت العملة الاجنبية بما يغطي اقساط القروض قصيرة الاجل كما في الشكل التالي .

[1] المرجع السابق .

[2] تصريحات لوزير الصحة عام في 10/2 / 2023 امام مؤتمر رئاسي, متاحة على الرابط التالي , https://www.youtube.com/watch?v=HHR845Cnrlw , , تم الاطلاع في 2024/7/6 .

[3] الموقع الرسمي لوزارة التخطيط المصرية , متاح على الرابط التالي https://mped.gov.eg/home/GlobalSearch?lang , تم الاطلاع في 2024/7/6 .

الشكل رقم ( ) توقعات صندوق النقد الدولي للاحتياطي الأجنبي وتغطيته للدين الخارجي قصير الأجل من 2024 / 2025إلي 2028 - 2029

المصدر : صندوق النقد الدولي , الموقع الرسمي , متاح على الرابط التالي :

. https://www.imf.org/ar/Home

يتضح من الشكل السابق أن صندوق النقد الدولي في تقرير مراجعة الاقتصاد المصري الصادر الإثنين، أن يصل احتياطي النقد الأجنبي للبلاد إلى 47.2 مليار دولار بنهاية العام المالي الجاري، ارتفاعاً من 42.125 مليار دولار نهاية يونيو الماضي .

وأظهر تقرير الصندوق أن صفقة استثمار رأس الحكمة قد حققت تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد المصري، حيث ساهمت في زيادة الاحتياطيات الدولية وتقليل الدين العام, وأوضح الصندوق أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (NUCA) تلقت 24 مليار دولار من استثمارات من صفقة استثمار رأس الحكمة، فضلاً عن تحويل الودائع البالغة 11 مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة لدى البنك المركزي (CBE) إلى العملة المحلية, وأشار

الصندوق إلى أن البنك المركزي المصري تلقى 15 مليار دولار لتعزيز الاحتياطيات الدولية من استثمارات رأس الحكمة التي تلقتها هيئة المجتمعات العمرانية، بينما احتفظت الهيئة بما تبقى من الاستثمارات[1].

وايضاً تلقت وزارة المالية ما يعادل 12 مليار دولار من العملة المحلية من هذه المعاملة في حساب الخزانة الموحد الخاص بها، والذي تم استخدامه لتقليل أعباء الديون، وفقًا لتقرير الصندوق ,وعلى الصعيد المتعلق بخدمة الدين، أشار التقرير إلى أن مدفوعاتها ارتفعت بشكل كبير لتمثل نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي 2023-2024 ، حيث مثلت نحو 51% من إجمالي الإنفاق في البلاد، ونحو 84% من إجمالي الإيرادات ,ودعمت زيادة الرسوم إيرادات قناة السويس حتى ديسمبر 2023، لكن المساهمة الشهرية لقناة السويس في الميزانية تباطأت منذ ذلك الحين ,وساعد تخصيص الإيرادات غير المتوقعة لوزارة المالية من بيع حقوق التنمية في رأس الحكمة في تقليل احتياجات التمويل الإجمالية والديون.[2]

[1] مقال منشور على موقع اتحاد بنوك بعنوان, " صندوق النقد يتوقع ارتفاع الاحتياطي الأجنبي في مصر لـ47.2 مليار دولار بنهاية العام المالي الجاري" , متاح على الرابط التالي : https://febanks.com/1312349/ , تم الاطلاع 2024/9/4 .

[2] المرجع السابق.

المطلب الثاني : تأثير أزمة كورونا علي الدين العام المصري .

للوقوف علي مدي تأثير أزمة كورونا على الدين العام المصري و بالأخص الدين العام الخارجي نحتاج الوقوف على مدي تأثر مصادر النقد الاجنبي الى مصر بأزمة كورنا من عدمه .

وتتمثل مصادر النقد الاجنبي في الصادرات السلعية، وإيرادات السياحة، وإيرادات قناة السويس، بالإضافة إلى التحويلات الخاصة (بما فيها المصريين العاملين بالخارج)، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر , و يجب التعرض لكل مصدر على حده و مدي تأثير ازمة كورونا عليه .

أ – الصادرات السلعية .

بلغت القيمة الاجمالية للصادرات المصرية 2,33 مليار دولار في سبتمبر 2020 مقابل 2,39 مليار دولار في سبتمبر 2019 , ومن اهم الصادرات التي ارتفعت قيمة صادرتها كلاً من : اللدائن بأشكالها المختلفة , والمواد الغذائية , والسجاد , و الادوية , و مستحضرات الصيدلة , و الاساس , والسكر ؛ بينما كانت من اهم السلع التي انخفضت صادرتها : البترول و منتجاتها , والاسمدة , و الفواكه الطازجة و منتجات الالبان , و المنتجات الخزفية و الصحية و منتجات الصابون .[1]

وبالنسبة للواردات المصرية فقد شهدت القيمة الاجمالية انخفاضاً لتصل الي 5,03 مليار دولار في سبتمبر 2020 مقابل 6,39 مليار دولار في سبتمبر 2019 , ومن اهم السلع التي ارتفعت وارداتها : السيارات و أجهزة التليفون , ولوازم الحديد و الصلب , و أجهزت معالجة المعلومات ؛ أما السلع التي انخفضت واردتها فتمثلت في : القمح و الذرة و البترول الخام و منتجاته , والاسماك المحفوظة , و المواد الكيمائية , .[2]

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء , نشرة التجارة الخارجية , اكتوبر 2020 , متاح على الرابط التالي : https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320 , تم الاطلاع 2024/7/13 .

[2] المرجع السابق .

و يوضح الجدول التالي قيمة الصادرات و الواردات سواء البترولية أو غير البترولية كما يلي .

جدول رقم (3) قيمة الصادرات و الواردات المصرية خلال الفترة (2019 – 2020) .

مليون دولار

البيان	سبتمبر 2020	اغسطس 2020	سبتمبر 2019	اغسطس 2019
الصادرات غير البترولية	2008	1695	2098	2027
صادرات البترول الخام و منتجاته	203	219	230	367
اجمالي الصادرات	2328	1914	2328	2394
الواردات غير البترولية	4547	4390	4547	5662
الواردات البترول الخام و منتجاته	486	544	486	732
اجمالي الواردات	5033	4934	5033	6394
حجم التجارة	7361	6848	7361	8788

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء , نشرة التجارة الخارجية , اكتوبر 2020 , متاح على الرابط التالي :

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320

, تم الاطلاع 2024/7/13 .

يتضح من الجدول السابق ان جائحة كورنا ادت الي انخفاض الصادرات الي 4,7% خلال الربع الاول من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 لتصل الي نفس القيمة تقريبا في سبتمبر 2020.

ويمكن - من وجهة نظرنا - ارجاع جزء من هذا الانخفاض الي توجيه جزء كبير من انتاجية المصانع في تلك الفترة لتلبية احتياجات السوق المحلية بدلاً من تصديرها ,فضلاً عن قرار وزارة التجارة و الصناعة الخاص بمنع تصدير عدد من المنتجات مثل البقوليات و بالأخص الفول و العدس ,وكذلك المستلزمات الطبية من ماسكات و ملابس وقائية , بالإضافة الي إجراءات اغلاق الحدود ,والحد من الانتقال بين الدول .

و من الملاحظ أن كلا من الواردات و الصادرات قد انخفض اثناء ازمة كورونا ؛ولا كن حدث انخفاض في الواردات أكثر بكثير من الصادرات فانخفضت الصادرات بين اغسطس 2019 الي اغسطس 2020 بقيمة 480

الف دولار بينما انخفضت قيمة الواردات عن ذات الفترة بقيمة 1361 مليون و ثلاثمائة وواحد وستون الف دولار بفارق 881 الف دولار ؛ مما يعني أن أزمة كورونا وفرت لنا هذا المبلغ الذي كنا نستورد به سلع و خدمات .

و يتضح لنا من خلال هذا العرض و بناءً علي ارقام و بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري أن بند التجارة الخارجية لم يسهم في أزمة الدين العام المصري الحالية ولم يعمل على تفاقم مديونية الدولة .

ب – ايرادات السياحة :-

ادت جائحة كورونا الي وقف حركة الطيران العالمي و بالتالي الي حظر التنقل بين الدول , مما استتبعه بداهة و قف النشاط السياحي تمام , ومن ثم خسرت مصر كغيرها من دول العالم كل إيرادات السياحة و لا كن تأثرت مصر بشكل أكبر تبع لقيمة السياحة بين مصادر العملة الاجنبية لمصر و التي تعتبر ثاني اكبر مصدر للعملة الاجنبية .

وحقق قطاع السياحة المصري قبل ازمة كورونا نموا ملحوظاً عام 2019 , إذ بلغ عدد السائحين الوافدين الي مصر نحو 13 مليون سائح مقابل 11,3 مليون سائح عام 2018 , في حين سجلت الليالي السياحية نحو 136,2 ليلة في عام 2019 مقابل 121 ليلة عام 2018, وهذا كان تطور طبيعي نتج عن عدة عوامل منها استقرار الوضع الامني , والاهتمام بالبنية التحتية و خدمات الفنادق , واستقرار اسعار الصرف , و الترويج للسياحة المصرية . [1]

المطلب الثالث : الحرب الروسية الاكرانية :-

تعد الحرب الروسية الاكرانية أحدي الاسباب التي أدت الي تفاقم مشكلة الدين العام , ذلك لأن مصر تستورد نسبة كبيرة من الحبوب و القمح من روسيا و اكرانيا و اللذان بدورها اوقفا تصدير الحبوب مع بداية الحرب , ذلك الامر الذي ادى بدوره الي حدوث أزمة في العالم في استيراد القمح مما دفع الحكومة المصرية الي استيراد القمح من الهند بأسعار اكبر مما كانت تستورد به مثل هذه السلع من روسيا و اوكرانيا – علماً أن سعر طن القمح الروسي 198دولا ؛ بيمنا سعر طن القمح الهندي 329دولار- [2] , وبالتبع مثل هذا الاجراء ضغط اكثر من المعتاد على رصيد مصر من العملة الصعبة .

وتلعب روسيا وأوكرانيا دوراً مهماً في إنتاج الغذاء وإمداداته على مستوى العالم، فروسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم وأوكرانيا هي خامس أكبر دولة مصدرة للقمح، إذ يوفران معاً 30% من إمدادات العالم من القمح،

[1] د . سلوى محمد مرسي , ود. زينب محمد الصاوي , تداعيات فيرس كورونا المستجد على القطاع السياحي في مصر , سلسة اوراق السياسات , القاهرة , معهد التخطيط القومي مايو 2020 , ص 10 – 11 .

[2] مجلة الخليج الاقتصادية , مقال تحت عنوان " أسعار القمح الهندي عند اعلي مستوي في 8 اشهر" , منشور في 2023/10/17 , متاح على الرابط التالي https://www.alkhaleej,ae, تم الاطلاع 2024/8/13.

و ٣٢% من الشعير و ٥٢ % من زيت عباد الشمس، ويشكلون أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية ,كما تعد روسيا لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة العالمية ،حيث تمثل18 ٪ من صادرات الفحم العالمية ، و ١١ %من النفط، و 10% من الغاز ,كما احتلت روسيا أيضا المرتبة الأولى في العالم في تصدير الأسمدة النيتروجينية والمورد الرئيسي الثاني للأسمدة البوتاسية والفوسفورية ,وتقدر صادرات روسيا بنحو 14 % من إجمالي التجارة العالمية للأسمدة النيتروجينية) اليوريا والأمونيا) ,ونحو ٢١% من أسمدة البوتاسيوم و ١٣٪ من صادرات الفوسفات .[1]

وتعتمد العديد من البلدان بشكل كبير على المواد الغذائية والطاقة والأسمدة المستوردة من روسيا وأوكرانيا لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية ,فهناك حوالي ٥٠ دولة في العالم تعتمد على روسيا وأوكرانيا في 30% أو أكثر من إمدادات القمح، منهم ٢٦ دولة تعتمد في سد أكثر من ٥٠% من احتياجاتهم من الدولتين ,وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ،فخلال الفترة من مايو ٢٠٢٠ إلى فبراير ٢٠٢٢ ،ارتفع مؤشر أسعار الغذاء Food Price Index الصادر عن المنظمة العالمية للأغذية بين شهر فبراير ال مارس 2020 بنسبة ١٨.٦% خلال شهر واحد.[2]

وتعتبر مصر من أكثر الدول تضرراً من هذه الأزمة ،إذ تستورد مصر حوالي ٨٠٪ من وارداتها البالغة12,9 مليون طن من القمح من الدولتين، وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار القمح نتيجة للأزمة فإن الموازنة العامة سوف تتكبد تكلفة كبيرة لتدبير احتياجات مصر من القمح وزيت عباد الشمس ,كذلك سوق تعاني مصر بسبب ارتفاع أسعار الطاقة ،لان مصر تستورد جزء كبير من المنتجات البترولية لتلبية الاستهلاك المحلي ،كما سوف تتضرر السياحة بشدة نظراً لان السوق الروسية والأوكرانية تمثل حوالي ٤٠% من سوق السياحة المصري ,ومن ثم فإننا سوف نتناول في السطور القادمة الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على مصر، مع التركيز على أسعار الغذاء والطاقة والسياحة.[3]

ويذهب حوالي ٦٠% من صادرات النفط الروسية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوربا، و ٢٠ % أخرى تذهب للصين والتي تعد أكبر مشتري للنفط الروسي، وفي عام 2021 استورد الاتحاد الأوروبي ١٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا، وهو ما يمثل حوالي ٤٥% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز وما يقرب من ٤٠% من إجمالي استهلاك الغاز ،وقد كانت هذه النسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩ ,ويمر٢٥٪ من

---

[1] الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة , متاح على الرابط التالي https://www.fao.org/newsroom/detail/ukraine-fao-canada-join-forces-to-address-grain-storage-deficit/ar , تم الاطلاع 2024/7/29 .

[2] المرجع السابق .

[3] الموقع الرسمي للبنك الدولي , مقال بعنوان الغزو الروسي لأوكرانيا يعوق تحقيق التعافي الاقتصادي بعد الجائحة في اقتصادات الأسواق الصاعدة في أوروبا وآسيا الوسطى , متاح على الرابط التالي https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/04/russian-invasion-of-ukraine-impedes-post-pandemic-economic-recovery-in-emerging-europe-and-central-asia , تم الاطلاع 2024/7/29 .

إمدادات النفط الروسي إلى أوربا عبر أوكرانيا ,وترى الوكالة الدولية للطاقة أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من أوقفت إنتاج النفط الروسي بمقدار ٣ مليون برميل يوميا اعتبارا من إبريل ٢٠٢٢. [1]

سوف يكون للأزمة الروسية الأوكرانية تأثرات سلبية على الاقتصاد المصري مما يستتبع ذلك تأثيرات على استدامة الدين العام المصري في السنتين السابقتين بدأً من 2022 و السنوات المقبلة و اهم التأثيرات هي أسعار الغذاء والطاقة والسياحة.

1 – الآثار المتوقعة للأزمة على الغذاء

بلغ متوسط قيمة واردات مصر من الاتحاد الروسي وأوكرانيا ٥.٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٦ - 2020) ، بنسبة 8.1 %من إجمالي الواردات خلال هذه الفترة، وتأتي الحبوب على رأس قائمة المنتجات التي تستوردها مصر من الدولتين إذا تمثل ٦٥% من الواردات من روسيا و ٧٥% من الواردات من أوكرانيا، يليه الخشب ويأتي القمح علي رأس الحبوب التي تستوردها مصر من الاتحاد الروسي وأكرانيا ؛ إذ استوردت مصر 80% من وارداتها من القمح من الدولتين في المتوسط خلال الفترة (2016 – 2020) ومن الجدير بالذكر أن مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم وذلك خلال الفترة (2016 – 2020) طبقا لبيانات خريطة

شكل رقم (2) اهم المنتجات التي استوردتها مصر من الاتحاد الروسي عام 2020

[1] الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة , مقال بعنوان أزمة النفط الروسية , متاح على الرابط التالي https://www.iaea.org/ar/newscenter/news/stkhdm-lqw-lnwwy-fy-m-hw-bd-mn-twlyd-lkhrb-lttbyqt-gyr-lkhrbyy , تم الاطلاع 2024/7/29 .

المصدر : (https://www.trademap.org) ,Trade map

تُعد مصر احد الدول التي تضررت بشدة من الأزمة الروسية الأوكرانية ؛بسبب اعتمادها بشكل كبير علي الاستيراد من أسواق روسيا وأوكرانيا ؛ حيث استوردت 12,9 مليون طن في عام 2021 \2022 بقيمة 3.2 مليار دولار (80% من الواردات من روسيا وأوكرانيا) ويبلغ الإنتاج المحلي من القمح في نفس العام 9.2 مليون طن بزيادة قدرها 300 ألف طن عن العام السابق نتيجة لتوسع الحكومي في زراعة القمح المحلي في توشكي وغيرها , ويبلغ الاستهلاك السنوي 20.7 مليون طن ؛ والمخزون 4.2 مليون طن.

شكل رقم (3) اهم المنتجات التي استوردتها مصر من اوكرانيا عام 2020

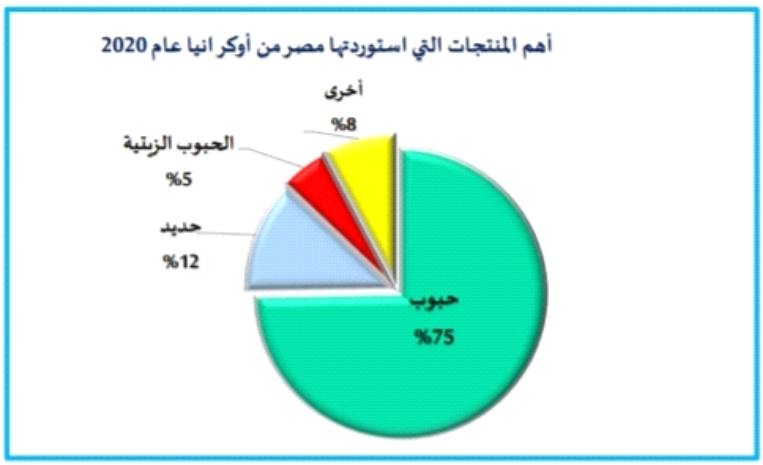

المصدر : (https://www.trademap.org) ,Trade map

و يلاحظ من الشكل السابق ان واردات مصر من اوكرانيا يشكل 75% منها من الحبوب , بينما يشكل 12% منها من الحديد , ويشكل 5% منها حبوب زيتية , واخيراً مواد اخرى بنسبة 8% .

وقد أدت الأزمة الحالية إلي ارتفاع سعر القمح عالميا ؛ فقد ارتفع سعر القمح الأمريكي (HRW) (US NO 2 Hard Red Winter) من 390 دولار للطن في 21 فبراير 2022 قبل الحرب إلي 539 دولار في 7 مارس 2022 ؛ أي بأكثر من 38% خلال أسبوعين قبل أن يعاود الانخفاض مرة اخري الي 380 دولار في 17 مارس 2022 ؛ ثم ارتفع مرة أخري إلي 510 دولار للطن في 12 إبريل 2022 ,ومن ثم فسوف يضع ذلك عبئا علي الموازنة العامة للدولة يقدر بأكثر من 15 مليار حسب تصريحات وزير المالية .

وسوف يوضح لنا الشكل رقم 4 الانتاج و الاستهلاك وواردات مصر من القمح كما يلي .

الشكل رقم (4) انتاج و استهلاك وواردات ومخزون مصر من القمح خلال الفترة من 2012 الي 2022

.

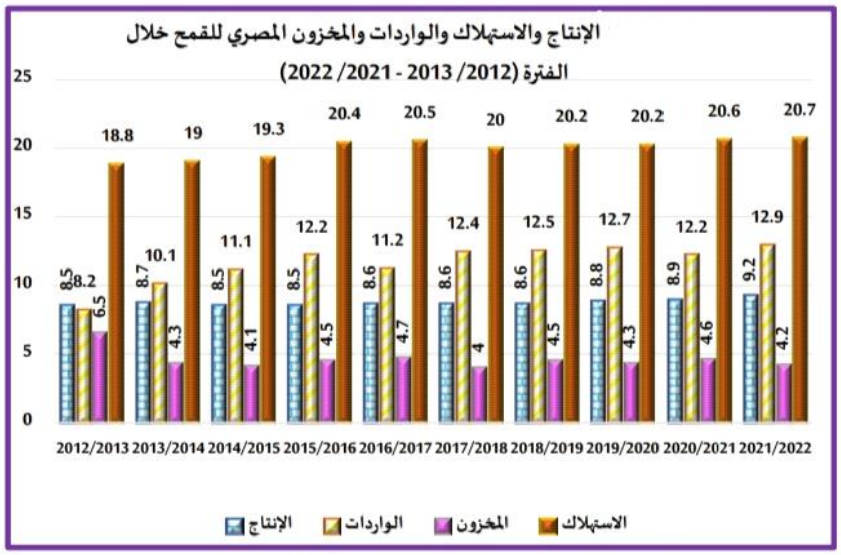

المصدر : مجلس الحبوب العالمي (https : ww.igc.int)

يتضح من خلال الشكل السابق أن هناك ارتفاع مستمر في نسب الاستهلاك طوال العشر سنوات التي تم رصدهم ,وايضاً يلاحظ وجود انخفاض في معظم السنوات في نسبة المخزون , بينما الواردات في ارتفاع مستمر طول العشر سنوات محل الرصد , وأيضاً يلاحظ ارتفاع مستمر في نسب الانتاج .

الشكل رقم (5)اسعار القمح الامريكي خلال الفترة من 21فبراير 2022 – 12 ابريل 2022

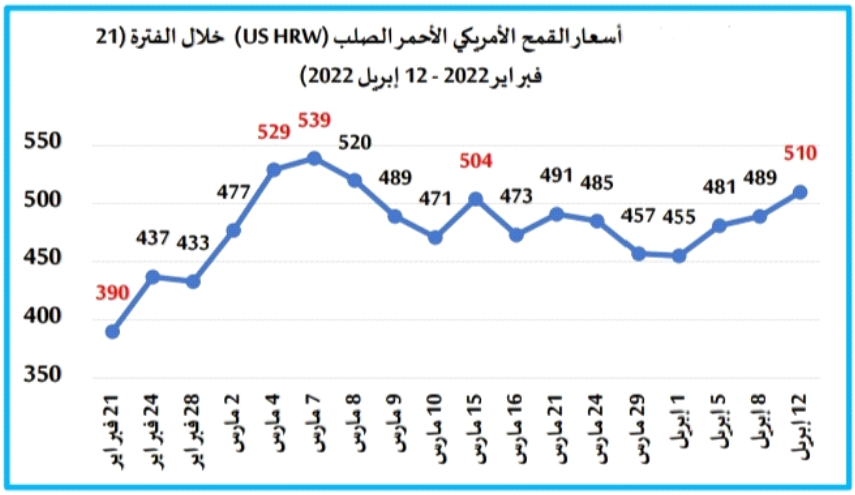

المصدر : مجلس الحبوب العالمي (https : ww.igc.int)

يلاحظ من الشكل السابق الارتفاع الجنوني في اسعار القمح الامريكي في مدة أقل من شهرين حيث ارتفع سعر الطن من390دولار الي 510 دولار , بلا شك مثل هذا ضغط كبير على الاقتصاديات المستوردة .

2- الاثار المتوقعة للأزمة علي الطاقة

تعتبر مصر بلد مستورد صافي للطاقة كما يتضح من الشكل رقم (6) والذي يوضح قيمة صادرات وواردات مصر من الوقود المعدني خلال الفترة (2011 – 2020) ويتضح من هذا الشكل أن ميزان الطاقة بالسالب علي الرغم من انخفاض هذا العجز خلال الفترة الأخيرة (2019 -2020) ,وفي عام 2021 بلغ إنتاج مصر من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي 82.4 مليون طن مكافئ ؛ وهو عبارة عن 28.3 مليون طن من الزيت الخام والمكثفات و53.1 مليون طن من الغاز الطبيعي ومليون طن بوتاجاز , بينما بلغ الاستهلاك المحلي 75.8 مليون طن منها 27.8 مليون طن من المنتجات البترولية (تم استيراد 8.6 مليون طن منها بقيمة 5.3 مليار دولار و48 مليون طن من الغاز الطبيعي (يستهلك قطاع الكهرباء منها 60%)

الشكل رقم(6) ميزان الطاقة المصري خلال الفترة من 2011الي 2020

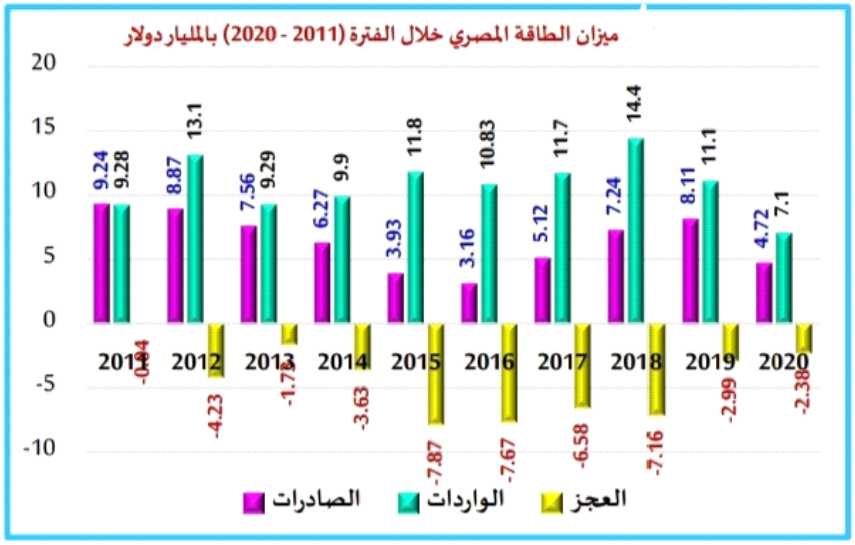

المصدر : Trade map, https://www.trademap.org)

يلاحظ من الشكل السابق ان العجز في ميزان الطاقة المصري في انتقاص مستمر منذ عام 2015 بينما زاد العجز مرة اخري عام 2024 بسبب الاعطال الفنية المستحدثة في حقل ظهر المصري , وعدم التفاهمات مع اسرائيل و التي نستورد منها مصر 1,15مليار متر مكعب يومياً , وان الاتفاق على زيادة هذه الكمية الي 1450مليار متر مكعب يومياً من الوقود[1], ولمحاولة الحكومة تغطية العجز في كميات الوقود اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء في الفتة الاخيرة ,ويلاحظ ايضاً ان الصادرات في تذبذب مستمر بسبب محاولات الحكومة تغطية السوق المحلي اولا ,وطبعا الواردات في ازدياد بسبب زيادة الاحتياجات المحلية من الطاقة و الكهرباء بسبب زيادة عدد السكان و زيارة الرقعة السكانية المعمرة مثل العاصمة الادارية و العلمين الجديدة و غيرها و المشروعات القومية التي تعمل بالطاقة التقليدية الاحفورية.

وقد تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار الطاقة التي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة ؛ ففي إبريل 2021 كان سعر سلة أوبك 63.24 دولار استمر هذا السعر في الارتفاع بسبب زيادة الطلب نتيجة التعافي من جائحة كرونا ؛ واختناقات سلاسل التوريد ؛ وسياسات مواجهة تغير المناخ حتي وصل إلي حوالي 94 دولار قبل الأزمة الروسية الأوكرانية في بداية فبراير 2022 ؛ ثم ارتفع بسبب الأزمة إلي 113.48 دولار للبرميل في مارس 2022 .

[1] مقال بعنوان , "لماذا تستورد مصر الغاز من اسرائيل" , بتاريخ 2024/3/26, متاح علي الرابط التالي : http://arabic.rt.com , تم الاطلاع 2024/8/13

الشكل رقم (7) اسعار سلة اوبك خلال الفترة من ابريل 2021 – ابريل2022

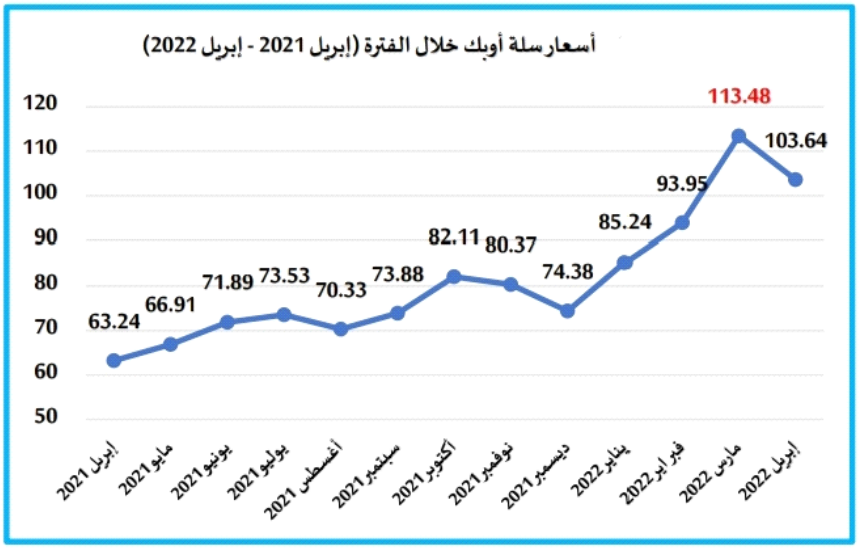

المصدر : (OPEC) , https://www.opec,org(

يلاحظ من الشكل السابق أن اسعار البترول كانت في زيادة مستمرة خلال العام الذي شملة المسح من ابريل 2021 – ابريل 2022 و لا كن يلاحظ زيادة جنونية نتذ بداء الحرب الروسية الاكرانية في فبراير 2022.

وسوف تضيف الأزمة الروسية الأوكرانية أعباء جديدة علي الموازنة العامة للدولة ؛ حيث تم إعداد الموازنة علي أساس سعر البرميل 62 دولار ؛ في الوقت الذي أدت فيه الأزمة إلي تجاوز سعر البرميل 120 دولار.

3- الآثار المتوقعة للأزمة علي السياحة

تمثل إيرادات السياحة مصدر مهم جدا من مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري ؛ وفي عام 2019 بلغت إيرادات السفر والسياحة 32 مليار دولار أمريكي بنسبة 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي ؛ ولكن بسبب أزمة كورونا في عام 2020 انخفضت هذه الإيرادات بنسبة 55% ؛إلي 14.5 مليار جنية بنسبة 3.8% من الناتج . وفي عام 2019 ساهم قطاع السفر والسياحة بحوالي 2.4 مليون وظيفة بنسبة 9.2% من إجمالي الوظائف.

الشكل رقم (8)عدد السياح بالمليون و ايرادات السياحة بالمليار دولار خلال الفترة من 2010 الي 2021.

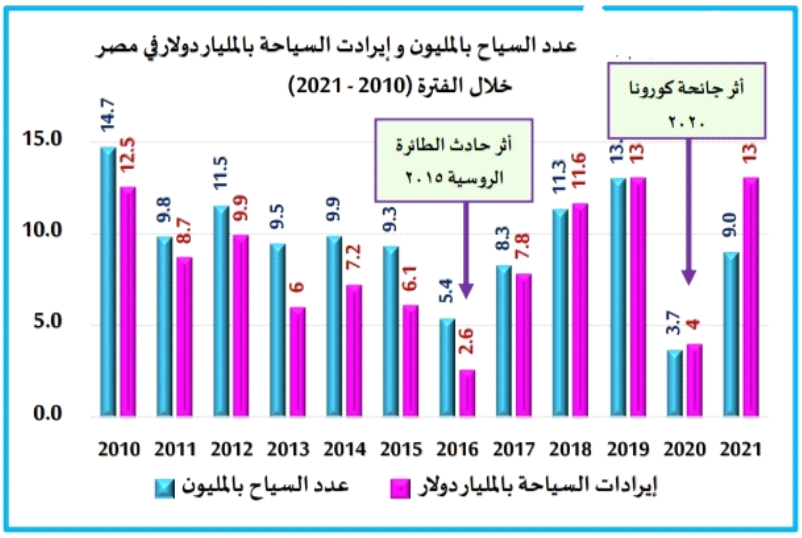

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ؛ البنك المركزي المصري ؛ ووزارة السياحة Tourism Council ,2021 & World Travel))

ويلاحظ من الشكل السابق انه قد بلغ عدد السياح الوافدين لمصر ذروته عام 2010 حيث وصل إلي 14.7 مليون سائح ؛ وبلغت إيرادات السياحة 12.5 مليار دولار في نفس العام ؛ ومنذ بداية عام 2011 شهادات إيرادات السياحة تقلبا شديدا بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسة ,وقد أثر حادث سقوط الطائرة الروسية في أكتوبر 2015 في سيناء تأثيرا كبيرا علي السياحة فقد انخفض عدد السياح إلي 5.4 مليون سائح عام 2016 وانخفضت إيرادات السياحة إلي أدني مستوي لها في عام 2016 إلي 2.6 مليار دولار .[1]

ثم بدأت في التعافي بداية من عام 2017 حتي وصلت إيرادات السياحة في 2019 إلي 13 مليار دولار ؛ ولكن أحداث كورونا عام 2020 أدت لانخفاض إيرادات السياحة بشدة حتي وصلت 4 مليار دولار ,وقد انتعشت السياحة مرة أخري في عام 2021 ووصلت إلي مستويات ما قبل الجائحة خاصة مع عودة حركة السياحة الروسية مرة أخري في عام 2021 ,وأخيرا جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022 لتقضي علي السياحة

[1] الموقع الرسمي لوزارة السياحة https://mota.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/ , تم الاطلاع 2024/7/30 .

الروسية الأوكرانية والتي تمثل نسبة كبيرة من السياحة الوافدة لمصر والتي تقدر بحوالي 40% من السياحة الوافدة لمصر . [1]

وسوف تتأثر السياحة المصرية بشدة نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية نتيجة لتوقف المجال الجوي الأوكراني بالإضافة لتوقف جزء من المجال الجوي الروسي الذي يضم مسرح العمليات ؛ بجانب تأثر الجنسيات الاخري من هذه الحرب ,وتمثل السياحة الأوكرانية أهمية كبيرة لمصر وساندت مصر منذ توقف السياحة الروسية عام 2015 وحتي عام 2022 ؛ واستطاعت في استمرار عمل فنادق شرم الشيخ والغردقة دون الإغلاق . [2]

وقد بلغ عدد السياح الروس في مصر وقت وقوع الأزمة 35 ألف سائح ؛ بالإضافة إلي 20 ألف سائح أوكراني ,ولمواجهة تداعيات الحرب الروسية علي أوكرانيا وتأثيراتها علي السياح الذين كانوا موجودين وقت اندلاع الحرب في مصر ؛ والذين لا يستطيعون العودة إلي بلاد ؛ قررت وزارة السياحة والآثار ؛ استمرار إقامتهم بالفنادق حتي عودتهم بصورة آمنة إلي بلادهم ؛ مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير كل سبل الراحة لهم . [3]

المبحث الثاني : استدامة الدين العام في بعض الدول المقارنة.

تمهيد و تقسيم :-

قيل ان من قرأ في التاريخ أضيف له عمر على عمره , و الفطن من تعمل من اخطاء الاخرين و بداء من حيث ما انتهوا اليه , ومن هذا المنطلق سوف نحاول انتقاء تجربتين مشابهين كثيرا للتجربة المصرية من حيث الحيز الزماني و الجغرافي , ووجدنا انسب تجربتين هى اليونان و تركيا حيث انهما تجربتين حققا تعافي بعد ازمتهما وان كانا لم يحققا استدامة للدين العام لديمها بعد , والاكثر فائدة هي دراسة تجربة اقتصادية قد تعافت الي حد ما , ولذلك يمكن أن تكون لبنان او الارجنتين كأكبر دولة مدينة لصندوق النقد الدولي حاضرة في هذه الدراسة الا أن لبنان و الارجنتين لم تبدأ بعد في التعافي من ازمتهما الاقتصادية ,وبالتالي لن يتحققا لنا فائدة من دراسة تجربة لم تتعافي بعد.

وقد تم القاء نظرة عامة على ديون الدول الكبرى للرد علي الفزاعة المستمرة باوشاك افلاس مصر و الهجوم على الحكومة كلما قامت بالاقتراض , فلن تنحل مشكلة الدين العام المصري الا بالقروض طويلة الاجل او بيع اصول او منح حقوق انتفاع طويلة الاجل .

---

[1] الموقع الرسمي لاتحاد الغرف السياحية المصرية , متاح علي الرابط التالي https://rstc.qaed.org/ar/web_pages/ETF/3 , تم الاطلاع 2024/7/30 .

[2] المرجع السابق .

[3] الموقع الرسمي لوزارة السياحة https://mota.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/ , تم الاطلاع 2024/7/30

المطلب الاول : استدامة الدين العام في اليونان.

وتعد الازمة **اليونانية** الابرز و الاقرب في التجربة من النموذج المصري لذلك سوف نعرج علي ابرز الملامح حولها .

يعد السبب الرئيسي في الازمة اليونانية عدم الشفافية و عدم صحة البيانات و يبدأ ذلك عندما أخبرت الحكومة اليونانية الاتحاد الأروبي أثناء تأسيسه عام 1993ببيانات غير صحيحة حول نسب العجز في الموازنة العامة للدولة والتي قالت الحكومة اليونانية عنها انها 10% بينما بعد تصحيح البيانات عام 2008 تبين ان نسبة العجز كانت 100% ؛ مما جعل بعض دول الاتحاد تطالب بإخراج اليونان من مجموعة اليورو بسبب كذب البيانات التي قدمتها للاتحاد عند تأسيسه بينما يطالب اخرون ببقائها و تسديد ديونها .

و يجب علينا في مصر ان نتعلم من مشكلة عدم دقة البيانات و الاحصاءات, و أن نأخذ في الاعتبار ان هذه ضمن اهم المشكلات التي أودت باليونان الي ازمتها المالية الحالية ,و خصوصاً أن مصر تعاني حالياً من مشكلة تعدد جهات رصد البيانات و تعدد القوانين التي تنظم الحق في رصد البيانات و اعداد الاحصاءات .[1]

وعملت الازمة المالية العالمية لعام 2008 علي تفاقم أزمة اليونان الاقتصادية كما أدت جائحة كورونا و الحرب الروسية الاكرانية الي تفاقم الازمة الاقتصادية المصرية .

وتلقت اليونان منذ عام 2010 حوالي 240 مليار يورو في إطار برنامج التقشف والإنقاذ المالي الأوروبي لخدمة ديونها البالغة حوالي 320 مليار يورو, وقد ذهب ما يزيد على 200 مليار من القروض المقدمة حتى الآن لإنقاذ البنوك و"صناديق التحوط" الدائنة لأثينا وفي مقدمتها البنوك الفرنسية والألمانية, وقدم هذه القروض كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي مقابل التزام اليونان بإجراءات تقشفية صارمة تشرف على تنفيذها لجنة ثلاثية تمثل الأطراف الدائنة, وقد أدت هذه الإجراءات إلى تسريح الآف الموظفين، وتخفيض الأجور وتعويضات التقاعد بنسبة 25 بالمائة، كما تراجع بموجبها الإنفاق الحكومي على الخدمات والإدارات العامة بشكل أدى إلى تدني مستواها وإغلاق الكثير منها بشكل كلي أو جزئي, وهو الأمر الذي أثر بشكل سلبي على مستوى معيشة غالبية اليونانيين، ووصل كثيرين منهم إلى حافة البؤس والفقر, وفي الوقت الذي يبلغ فيه معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي ككل 11 بالمائة فإن مستواه في اليونان بحدود 26 بالمائة – هذا بعد تصحيح البيانات و الاحصاءات عن الحكومة اليونانية و الذي تم عام 2008- , غير أن الإجراءات المذكورة ساعدت أيضا على زيادة إيرادات الدولة وتحقيق توازن مقبول في الموازنة العامة بفضل التقشف ورفع المعدلات الضريبية

[1] للمزيد حول هذا الموضوع يراجع رسالتنا لنيل درجة الدكتوراه بعنوان " دور التكنولوجيا الحديثة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري " , مكتبة المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2021 , ص 30 و ما بعدها .

وبعض الإصلاحات الهيكلية, كما عاد الاقتصاد اليوناني إلى النمو بنسبة حوالي 1% بالمائة خلال عام 2014 بعد ست سنوات من الانكماش، وبرز هذا النمو بشكل خاص في القطاعات الموجهة للتصدير.[1]

ووصل حجم الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الي نسب كبيرة جدا كما هو موضح بالشكل التالي :-

شكل رقم ( ) حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

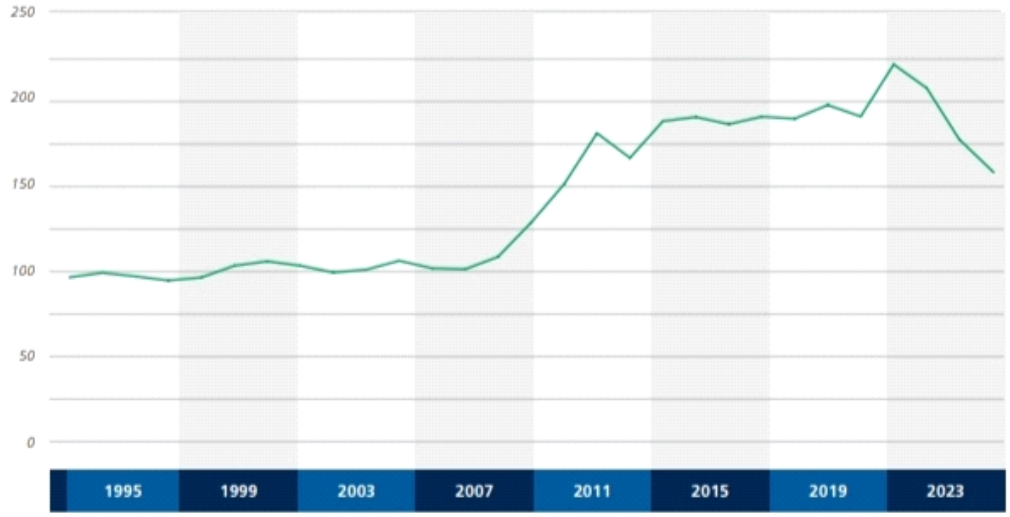

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة المالية اليونانية , متاح على الرابط التالي , تم الاطلاع 2024/8/30 .

يلاحظ من الشكل السابق ان ذروة حجم ديون اليونان لم تكن عام 2008 في ذروة الازمة المالية اليونانية ؛ وإنما كانت عام 2022-2023 ؛ اي بعد استقرارا الوضع المالي لليونان , وبعد تحقيق استدامة الدين العام والذي بداء يتحقق منذ عام 2015 , ويلاحظ أن في بداية مرحلة التعافي من الدين العام تزداد الديون او يتم بيع اصول للدولة , وهاتين الوسيلتين الفاعلتين لبداية التعافي من أزامات الديون في العالم .

وكان من ابرز مظاهر التعافي المالي لليونان انخفاض معدلات اسعار الفائدة على الديون المتوسطة و الطويلة الاجل كما هو موضح بالشكل التالي :-

[1] مقال بعنوان " خطر الإفلاس وفوائد حل أزمة الدين اليوناني " , منشور علي الموقع الرسمي لوكالة الانباء الالمانية DW , بتاريخ 2015/2/21 , متاح على الرابط التالي https://www.dw.com/ar , تم الاطلاع في 2024/8/2.

شكل رقم ( ) انخفاض معدلات اسعار الفائدة على الديون المتوسطة و الطويلة الاجل

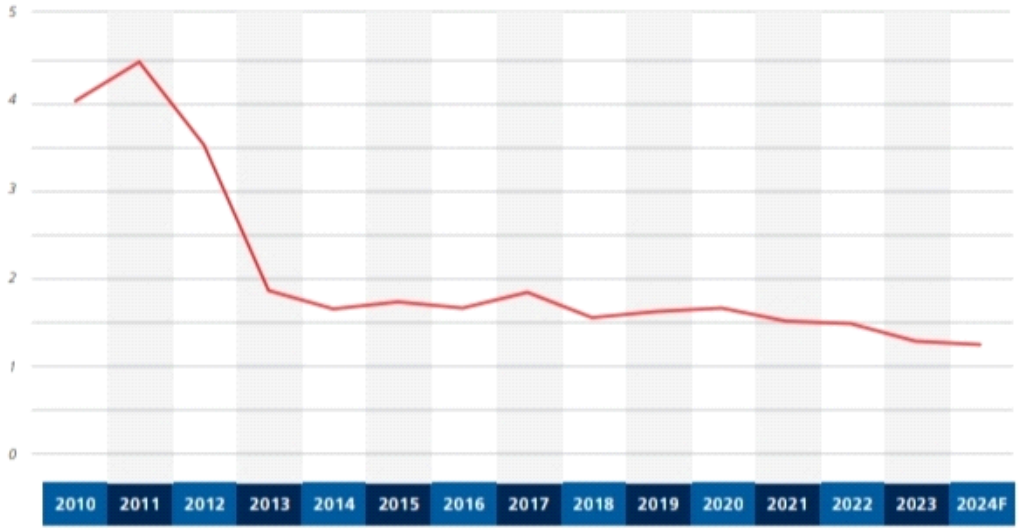

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة الاحصائية اليونانية ,متاح على الرابط التالي https://www.statistics.gr/en/home/ , تم الاطلاع 2024/8/30 .

يتضح من الشكل السابق تاثير القروض طويلة الاجل والمخفضة الفائدة على تعافي اليونان من ازمتها المالية ,ففي حين كانت القروض قصيرة الاجل و مرتفعة الفائدة تفاقمت الازمة اليونانية ,و حينما منح الاتحاد الاروبي اليونان قروض طويلة الاجل و منخفضة الفائدة بدأت ازمة اليونان في الانفراج ,والحقيقة ان القروض طويلة الاجل و منخفضة الفائدة تعد من صور المنح الغير صريحة.

وأدت التبعات الاجتماعية القاسية لبرنامج الإنقاذ في اليونان إلى تأزم الوضع السياسي وإجراء انتخابات مبكرة في يناير 2015 نتج عنها حكومة جديدة معادية لإجراءات التقشف يقودها حزب اليسار اليوناني, وبعد تسلمها مهامها بدأت الحكومة الجديدة مع نظيراتها في دول منطقة اليورو مفاوضات تهدف الحكومة الجديدة من ورائها إلى تخفيف إجراءات التقشف والرقابة المالية الصارمة التي ينص عليها برنامج الإنقاذ المالي قبل الموافقة على تمديده و ذلك في فبراير 2015, وتستند الحكومة اليونانية الجديدة في مطلبها هذا إلى أن أكثر من 75 بالمائة من أموال البرنامج التي تم دفعها حتى الآن قدمت لإنقاذ البنوك الغربية الدائنة, وأن الإجراءات التقشفية التي يفرضها البرنامج أنهكت الاقتصاد وأفقرت الشعب ولم تترك هامشا للاستثمار بشكل يوقف تدهور مستوى المعيشة, وبناء على ذلك لا بد من إعادة النظر بشروط البرنامج وتعديلها بحيث يتم تقليص إجراءات التقشف بنسبة 30 %بالمائة من أجل التخفيف من تبعاتها على الفقراء وذوي الدخل المحدود.[1]

[1] المرجع السابق .

و يجب عند النظر في تجربة الدين العام اليوناني أن اليونان دولة صغيرة جدا مقارنة بمصر فعدد سكان اليونان يبلغ 10 مليون نسمة تقريباً بينما يبلغ عدد سكان مصر 105 مليون نسمة تقريبا , أيضاً يجب النظر الي أن الاتحاد الاروبي مهتم و بشكل كبير الي عدم افلاس اليونان ؛لأن ذلك سوف يكون له تبعات خطيرة على الاتحاد الأروبي بأثرة أبرزها أنه سوف يحدث هروب للاستثمارات بداع أن بلاد الاتحاد الاروبي مهددة بالافلاس تباعاً , و بما ان الاتحاد الاروبي كتلة اقتصادية و احدة ؛ فهز الثقة في بلد منه يعمل على هز الثقة في دول الاتحاد ككل بنسب متباينة طبعا , و إذا ما اتخذ الاتحاد الاروبي قراراً باخراج اليونان من الاتحاد الاروبي فسوف يكون ايضاً لذلك تبعات من حيث سمعة أن الاتحاد سوف ينهار عاجلاً أم اجلا ؛ و لا شك أن السمعة لها دور كبير في عملية الثقة و جذب الاستثمارات , إضافة الي ان اليونان دولة لها حدود مفتوحة مع 27 دولة هم اعضاء الاتحاد مما يسمح للمواطنين اليونانين للعمل أو الهجرة الي دولة اخري من دول الاتحاد .

و يتضح مما سبق أن اليونان كانت تساندها قوى اقتصادية كبيرة حالت دون سقوطها , في حين أن مصر ليس لديها نفس الميزة حالياً ؛ و لاكن يمكن ان توجد في المستقبل القريب ممثلة في مجموعة بركس, و أيضاً فالموظفين الذين تم تسريحهم من قبل الحكومة جراء الاجراءات التقشفية هاجروا الي بلاد اروبية اخري بكل يسر و سهولة بحثاً عن عمل اخر ؛ وهذه الميزة ليست موجودة في مصر فدول الجوار تضج بالحروب الاهلية – كليبا و السودان - او صرعات المقاومة مع القوى المحتلة – كما في فلسطين - , وهذه الدول يهاجر اهلها الي مصر خوفاً من الحروب الطاحنة فيها مما يزيد من عبء الدولة المصرية في هذا المضمار .

ووصل حجم الديون في اليونان في 2021 حوالي **392**مليار دولار ؛ بينما كان الدين العام عام 2008 حوالي**263,3** مليار يورو 315 مليار دولار امريكي تقريباً [1]؛ معني ذلك أن ديون اليونان زادت في حين أن وضعها الاقتصادي تحسن وذلك نتيجة أن اليونان تسير في طريق تحقيق استدامة الدين العام لديها ,وانتظمت في سداد اقساط ديونها رغم العجز الصارخ في الموازنة العامة للدولة .

و من الصعب الوقوف على حجم العجز في ميزانية بعض الدول المدينة للمنظمات الدولية خصوصاً بعد ايعاز من المؤسسات الدولية لحكومات الدول المدينة بان تقوم بحساب اولي للموازنة العامة باستبعاد اقساط الديون ؛ فيظهر من خلال الموازنة الاولية هذه فائض في الموازنة بعد ادراج الديون التي حصلت عليها الدولة في ذلك العام المالي في جانب الايرادات , وحذف اقساط هذا الدين الناتج عن قروض العام الحالي و الديون من القروض السابقة عليه من خانة المصروفات ؛ فيظهر الفائض الاولي في موازنة الدولة .

و يري الباحث أن مثل هذا الاجراء أنما هو أداة لخداع الشعوب ,و يزيد من فساد الحكومات المدينة ,و يزيد من صعوبة حل مشكلة الدين العام , و لا يحقق الشفافية المطلوبة , ويعمل على تأجيج الصرعات الداخلية و المظاهرات و الثورات و الانقلابات في بلدان العالم المختلفة , مما يعمل على تقويض السلم و الامن و الدوليين

[1] الموقع الرسمي للبنك المركزي اليوناني , متاح على الرابط التالي : https://www.bankofgreece.gr.

و اللذان يؤكدان عليهما ميثاق الامم , ويجب أن يعمل كل اعضاء المجتمع الدولي على تحقيقهما , و بالتالي يجب انصراف اعضاء المجتمع الدولي سواء منظمات دولية او دول عن هذا السلوب الغير اخلاقي .

و من ابرز الامور التي ساعدت اليونان على التعافي من ازمتها المالية الطاحنة **1- التدخل الدولي و الدعم المالي** اللذان لقيهما اليونان من كلا من الاتحاد الاروبي و البنك الاروبي و صندوق النقد الدولي ؛ حيث تم تقديم حزم مساعدات واحدة تلو الاخري حتي تتمكن من دعم اقتصادها و تسديد ديونها , 2- **و عملت اليونان على تنفيذ اصلاحات اقتصادية و هيكلية** مثل تقليص الاتفاق الحكومي و تحسين الشفافية و زيادة الضرائب و تحسين النظام المصرفي و تقليص الفساد , 3- **و عملت اليونان على تحقيق الاستقرار السياسي** و تشكيل حكومات قادرة على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية اللازمة ,و تمكنت الحكومة من تحقيق توافق سياسي و مجتمعي لمواجهة الازمة المالية , 4- **و تمكنت الحكومات اليونانية من تعزيز التكامل الاقتصادي** مع دول الاتحاد الاروبي و زيادة الصادرات مما عمل على تنويع مصادر الايرادات و تعزيز النمو الاقتصادي . [1]

و قد ادت كل هذه الاجراءات و الاصلاحات الي السير في سبيل تحقيق استدامة الدين العام و اعادة جدولته ؛ وليس الي سداد الدين العام , وهذا ما نامل الوصول اليه في مصر

المطلب الثاني : استدامة الدين العام في تركيا.

وتعد **تركيا** من الدول القوية اقتصادياً و المصنفة ضمن الدول العشرين الكبرى على مستوي العالم , وتحديداً الاقتصاد السابع عشر على مستوى العالم بناتج محلي اجمالي وصل الي 1.11 ترليون دولار[2] ؛ و رغم ذلك فتركيا مدينة ب 442 مليار دولار بعد أن كان 450 عام 2017, وهذا المبلغ يمثل 35% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

ونجحت تركيا عام 2013 في سداد قيمة 16 مليار دولار كانت مدينة بها لصندوق النقد الدولي , وبذلك اصبحت تركيا دولة غير مدينة للصندوق و لم تعد الية مرة اخرى ؛ ولا كن عادت تركيا و اقترضت من البنك الدولي مليار دولار بعد واقعة الزلزال المدمر عام 2022 لتبني مساكن و بني تحتية للمتضررين من حادثة الزلزال ليصل اجمالي ديون تركيا للبنك الدولي 35 مليار دولار .[3]

و يصنف الدين الخارجي التركي و البالغ 442 مليار دولار، الي ديون طويلة الاجل و تبلغ 320 مليار دولار ، و121 مليار دولار بانها ديون قصيرة الأجل ,و لا يزال القطاع الخاص يستحوذ على النصيب الأكبر من

---

[1] للمزيد حول الاجراءات الاصلاحية اليونانية لمعالجة ازمتها الاقتصادية يراجع , مصطفي حسين عبدالرازق , "الازمة المالية اليونانية و اثارها السياسية" , جامعة النهرين , يونيو 2013 , ص 34 و ما بعدها .

[2] الموقع الرسمي للبنك الدولي , متاح على الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=TR , تم الاطلاع في 2024/8/8.

[3] الموقع الرسمي لوزارة الخزانة التركية , ومتاح على الرابط التالي https://en.hmb.gov.tr/arama/Public%20debt , تم الاطلاع 2024/8/8 .

قيمة الدين الخارجي، حيث تبلغ حصته 236.6 مليار دولار وبنسبة 53.5% من إجمالي الدين الخارجي ,و مثلت نسبة القطاع الحكومي من الدين الخارجي في عام 2017 30.6%، تقريبا وهو ما يسفر عن عدة مؤشرا سلبيا , وذلك بسبب اعتماد الحكومة على تمويل مشروعاتها وما تقدمه من خدمات على الدين بشكل أكبر[1].

و يجد بالذكر أن مؤسستا البنك والصندوق الدوليين تمتلك سمعة غير طيبة ، خاصة لدى البلدان النامية والصاعدة، بسبب البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات للإصلاح الاقتصادي فغالبا ما تحتوي هذه البرامج على اشتراطات تنال من الأوضاع المعيشية للمجتمعات، ويكون لها انعكاس اجتماعي سلبي، مثل إلغاء الدعم، أو تقليص العمالة الحكومية، وتحرير التجارة، وتحرير سعر الصرف، وتحرير سعر الفائدة، وهي أمور شديدة القسوة , ومن سلبيات الاقتراض من المؤسستين الدوليتين، الأجندات التي تفرض على السياسات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالجانب المالي أو النقدي، دون مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعي؛ ولذلك لا تستدين الدولة الكبرى من هاتين المؤسستين و انما تستدين من دول اخرى .

و تمتاز قروض البنك والصندوق بانخفاض سعر الفائدة مقارنة بغيرهما، سواء في سوق السندات الدولية أو البنوك التجارية أو القروض الثنائية، وعادة ما توجد فترات سماح، وطول الفترة التي تسدد فيها القروض , ففي قرض تركيا الأخير بقيمة مليار دولار، سوف يسدد على 18 عاما، منها 5 سنوات فترة سماح، وهو ما يعني شروطا من الصعب وجودها في باقي مؤسسات الإقراض الأخرى.

و رغم الديون المتراكمة على الاقتصاد التركي الا انه افضل حالا و اداءً من الاقتصاد المصري بسبب أنه يسير على طريق تحقيق استدامة للدين العام , وأنه قادر على سداد اقساط ديونه من الايرادات القومية دونما بيع من اصول الدولة او منح حقوق انتفاع طويلة الاجل عليها او الاقتراض الجديد .

و مما مكن تركيا من الانتظام في سداد ديونها أن الناتج المحلي الاجمالي التركي وصل 1,11 ترليون و احدي عشر مليار دولار , إضافة الي ان الاقتصاد التركي يحقق جذب الاستثمارات الاجنبية و تنشيط السياحة و زيادة الصادرات , وهذا ما نفتقده في مصر .

وترجع زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير منها الى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة، وعملت على حل الكثير من مشاكله وكان من أبرز نتائج هذه السياسة خلال المدة من 2002-2008:

1- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بنحو أربعة أضعاف ونصف.

2- ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية ضعفين.

[1] المرجع السابق .

3- ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الأموال من (75%)-(80%).

4- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في المدة المذكورة بنسبة (300%)، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة (100%).

5- ارتفاع نسبة الاستهلاك في نفس المدة لتصل (39%) في القطاع الخاص و(22%) في القطاع الحكومي.[1]

و نلاحظ انجاز كبير عند مقارنة زيادة استخدام رؤوس الأموال وعلاقاتها بمعدلات نمو الاستثمار والصناعة للمدة الواقعة بين (2002-2008) , ويعزز التطور الاقتصادي وضع صورة تركيا في ما عُرف باسم "الدولة النموذج" أمام دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز والبلقان وغيرها، حيث تعاني الدول هناك أزمات اقتصادية، وفشلاً متفاوتاً في تحقيق تنمية متوازنة وقادرة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وبهذا اهتمت الدولة باتباع سياسة خارجية نشطة في المجال الاقتصادي حيث يمثل ذلك مدخلاً للعودة إلى المنطقة العربية وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز وغيرها من باب الاقتصاد وتشير الإحصاءات إلى تزايد كبير في قيمة الصادرات التركية إلى الشرقين الأدنى والأوسط من نحو (10) مليارات دولار أمريكي في عام 2005 إلى (19) مليار دولار أمريكي في عام 2009، حيث إن تركيا تهيئ لعلاقات إقليمية تساعد رجال الأعمال الأتراك على زيادة وتأثر التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى سواء في تنشيط الصفقات أم الشراكات البينية أم تشجيع الاستثمارات داخل تركيا.[2]

و أدت قوة الاقتصاد التركي الي ان البنك الدولي يمحنه قروض ميسرة بشكل كبير جدا تصل فترات السماح بين منح القرض و بداية السداد الي خمس سنوات ؛ بينما في مصر يقوم صندوق النقد الدولي بتحديد اقساط بقيم كبيرة يجب سدادها في بداية سنوتا الاقتراض بدلا من ان يمنح مصر فترة سماح أسوة بتركيا.

و تأكد لنا الحالة التركية مرة اخرى ان المشكلة لدينا في مصر ليست في حجم الدين العام نفسه و انما في القدرة على سداد هذا الدين (استدامة الدين العام) دونما بيع من اصول الدولة او منح حقوق انتفاع طويلة الاجل عليها او الاقتراض الجديد.

[1] تقرير للبنك الدولي عن الاقتصاد التركي ,منشور على الموقع الرسمي للبنك , https://www.albankaldawli.org/ar/home .

[2] تقرير للبنك الدولي عن الاقتصاد التركي ,منشور على الموقع الرسمي للبنك , https://www.albankaldawli.org/ar/home .

المطلب الثالث : استدامة الدين العام في الدول المتقدمة اقتصاديا

و تعد **الولايات المتحدة الامريكية** من اكبر الدول المدينة في العالم حيث بلغت ديونها 34 ترليون دولار[1] , والذي يمثل نسبة 105% من الناتج المحلي الاجمالي و البالغ 27 ترليون دولار عام 2023 ؛ بينما اكبر دولة مدينة بعداها هي الصين ب 17,7ترليون دولار.

جدول رقم (3) ترتيب ابرز دول العالم من حيث حجم الدين العام

الترتيب	الدولة	حجم الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي	نسبته من الناتج المحلي الاجمالي
1	الولايات المتحدة الامريكية	34 ترليون دولار	27 ترليون دولار	120% تقريبا [2]
2	الصين	17,79 ترليون دولار	15,5 ترليون دولار	118% تقريبا [3]
3	اليابان	4,21 ترليون دولار	12,9 ترليون دولار	310% تقريبا [4]
4	فرنسا	3,03ترليون دولار	3,3 ترليون دولار	110% تقريبا [5]
5	ايطاليا	2,25 ترليون دولار	3,1 ترليون دولار	135% تقريباً [6]

[2] 3 قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على الرابط التالي https://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp , تم الاطلاع 2024/8/8.

[2] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp

[3] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

[4] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/japan/gdp

[5] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/france/gdp

[6] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/italy/gdp

6	الهند	3,55 ترليون دولار	3,1 ترليون دولار	117% تقريباً [1]
7	المانيا	4,46 ترليون دولار	3 ترليون دولار	70% تقريباً [2]
8	بريطانيا	3.34 ترليون دولار	3 ترليون دولار	90% تقريباً [3]
	مصر	3,95 مليار دولار	409 مليار دولار	102% تقريباً [4]

المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي

يلاحظ من الجدول السابق ان كبريات الاقتصادات العالمية مدينة , وبمبلغ ضخمة ؛ فلمن مدينة هذه الاقتصاديات ؟

تعد اكبر دولة مدين للولايات المتحدة هي اليابان بترليون و 200 مليار دولار تليها الصين بدين مقداره 800مليار دولار .

فنستطيع الوقوف على الجهات الدائنة للدول الكبرى وهي الدول الكبرى فيما بينها ,و يفهم من هذا أن الدول الكبرى أما انها تستدين و تدين حتي تعمل على تشجيع الدول النامية علي الاقتراض و من ثم اغراقها في الديون , وتأزمها بشكل كبير ؛وإما ان الدول الكبرى بينها حسابات جارية فتستدين و تستدان ؛ ولا كن في النهاية ليس لديها عجز حقيقي في ميزانياتها , وايضاً قد تهدف بعض هذه الدول الا عدم الافصاح الحقيقي عن وضعها الاقتصادي كنوع من انواع الخديعة في الصراع المحموم بين الدول الاقتصادية الكبرى.

و تحقق الدول الكبرى استدامة للدين العام لديها حيث انها لديها اقتصاديات قوية قادرة على التغلب على ديونها ببساطة .

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/india/gdp

[2] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/germany/gdp

[3] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/united-kingdom/gdp

[4] قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp

النتائج

نتج عن البحث في هذا الموضوع ان هناك عدة امور أدت الي عدم قدرة مصر الاستدامة في ديونها العامة منها اسراف الحكومة في مشروعات البنية التحتية و أزمة كورنا و الحرب الروسية الاكرانية و نتج عن هذا العجز تبعات اخري مثل خفض سعر العملة و تدني مستوى المعيشة و ارتفاع التضخم بنسب كبيرة جدا ,,,,,,

ومن هذا المنطلق كان لزاما علينا أن نبحث عن حلول لأزمة عدم استدامة الدين العام مثل الوقف العاجل لكل مشروعات البنية التحتية , وانتهاج سياسة تقشف كبيرة جدا , و انشاء مشروعات منتجة و العمل على التصدير و التصنيع و غير ذلك , ونستعرض اهم النتائج فيها يلي .

1- تسبب في ازمة عدم استدامة الدين العام في مصر سوء التخطيط الحكومي و عدم انتهاج الحكومات المتوالية سياسة تنموية صحيحة ,و زاد من هذا الامر الازمات العالمية الخارجية مثل ازمة كورونا و الحرب الروسية الاكرانية ,فالسبب مشترك بين هذه العوامل .
2- نتج من خلال دراستنا لبعض النظم المقارنة ان مصر لن تستطيع تحقيق استدامة الدين العام عن قريب و خوصاً قبل عام 2030 ؛حيث ان هذا الامر يستغرق فترات طويلة للغاية .
3- ثبت من دراسة النماذج المقارنة أن اليونان لم تحقق الاستدامة للدين العام بعد ؛بينما حققت تركيا استدامة متذبذبة .
4- ايضا حققت الدول الكبرى الاقتصادية على مستوى العالم استدامة غير مستقرة للدين العام لديها .
5- قامت الدولة المصرية مؤخراً بالاتفاق مع الحكومة التركية لاستيراد طائرات مسيرة بدون طيار من طراز بيرقدار , على ان يتم تصنيعها و صيانتها في مصر, وهذه خطوة ممتازة من قبل الحكومة المصرية و سابقة لم تحدث من قبل , وسوف تعمل هذه الخطوة على توفير مليارات الدولارات التي يتم شراء اسلحة بها من عدة دول ابرزها الولايات المتحدة الامريكية .
6- ليس للدولة خطة واضحة لإنجاز البنية التحتية , وانما هي تسابق الزمن في تغطية اكبر قدر من الجمهورية بمشروعات البنية التحتية دون النظر الي الامكانات المتاحة , ولا يخفي ما في هذا من خطر على استدامة الدين العام .
7- ليس للدولة خطة واضحة لجذب الاستثمارات الاجنبية ,و انما لوحظ ان التغيير المستمر للقوانين والنظم الضريبية يعمل على هروب رؤوس الاموال الاجنبية من مصر .

8- = تعكف الدولة على محاربة الفساد المالي و الاداري , ولا كن الامر يتطلب اكثر بكثير مما عليه الحال الان , و لوحظ عدم تغطية الاجهزة الرقابية لكل مؤسسات الدولة ,ولوحظ ايضاً فساد عدد كبير جدا من المسؤولين ,ولوحظ ان السبب الاساسي هو تردي الاحوال المعيشية و عدن سيطرة الدولة علي الاسعار ,وتدني مستويات المعيشية .

9- = عملت اليونان على اتخاذ إجراءات تقشفية كان من شانها تسريح عدد من الموظفين , و تخفيض رواتبهم , تخفيض المعاشات , ووقف الانفاق على بدلات التمثيل و السفر والدوارات التدريبية و غيرها , واتضح ان هذا الاجراء لن يصلح في مصر فيما يخص تسريح بعض الموظفين و تخفيض رواتبهم ؛ حيث انه كان لليونانين فرصة الخروج الي دول الاتحاد الاروبي الاخرى ووجود فرص عمل , بينما ليس لمصر هذه الميزة لانها ليست عضو في تكتل اقتصادي كبير .

10- = ثبت من التجربة العملية لكلاً من تركيا و اليونان أن بعد سنوات ذروة الازمة لابد من الاقتراض مجدداً حتي يمكن حل الازمة تدريجياً ,ولضخ اموال في الاقتصاد القومي لدفع عوائد الاستثمار وجذبه واستيراد السلع الضرورية مثل الادوية و الاسلحة العسكرية ؛ فبينما و الامر كذلك فيجب تضيق الاقتراض في اضيق الحدود .

التوصيات

ونخلص من هذه الدراسة ايضاً الي عدة توصيات نوى من وجهة نظرنا ستعمل على اخراجنا من ازمة عدم استدامة الدين العام الحالية كما يلي

1. = العمل على الانتاج و التصدير ؛لان ذلك اقرب طريق يوفر لنا العملة الصعبة التي نستطيع من خلالها تسديد اقساط قروضنا , وتحقيق الثقة بالاقتصاد المصري, ومن ثم جذب الاستثمارات , و خفض نسب التضخم , وتوفير فرص عمل ,و حماية الطبقات الفقيرة ,وتقريب الفوارق بين الطبقات ,وتحقيق العدالة الاجتماعية .
2. = الاكتفاء الذاتي قدر المستطاع وذلك في المجالات التي نستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها مثل الزراعة , وذلك عن طريق استصلاح مساحات كبيرة بمعرفة الدولة في الصحراء الغربية و الشرقية و سيناء و التي هي من اجود الاراضي الزراعية في مصرنا و زراعتها قمح و ارز و حبوب و بالتالي توفير مليارات الدولارات التي نستورد بها قمح و حبوب , وأيضاً لتخفيض ثمن الحاصلات الزراعية و التي حدث في اسعارها تضخم كبير جدا في الفترة القليلة الماضية , وهذا الاجراء سيعمل على حماية الطبقات الفقيرة مما يخفف من على كاهل الدولة كم الاموال التي تخصصها كمعونات و منح اجتماعية مثل معاشات تكافل و كرامة و زيادة الحد الادني للمعاشات و مرتبات الموظفين بالدولة وغير ذلك من الاموال التي تتكلفها الدولة لحماية هذه الطبقات .
3. = و أيضاً يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبياً في مجالات عدة مثل التصنيع الحربي – و واضح أن الدولة أخذة في هذا الاتجاه – و اوضح دليل على ذلك المفاوضات الدائرة بين الحكومة المصرية و التركية حول استيراد طائرات مسيرة من نوعية بيرقدار بما فيها نقل تصنيعها و صيانتها الي المصانع الحربية المصرية ,وهذه خطوة ايجابية كبيرة في مجال التصنيع العسكري المحلي .

4. = ايضاً يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال تصنيع كثير من الادوية , والاعتماد على مستخرجات الاعشاب و المواد الخام التي توفرها لدينا الطبيعة و يمكن توجيه رسائل الماجستير و الدكتوراه في كليات الصيدلة و العلوم و الطب و طب الاسنان و التمريض و غيرها من الكليات التي تخدم هذا المجال ؛ حتي نستفيد من جامعاتنا و الاموال الضخمة التي تنفق عليها .
5. = تقليل الضغط على الدولار وذلك من خلال ما سبق و ان اشرنا اليه من الاكتفاء الذاتي في مجالات عديدة , وتوليد الطاقة من مصادر متجددة عن طريق الافراد مثل استيراد لوائح توليد الطاقة الشمسية من الصين مثلا و توزيعها على المواطنين بثمن استيرادها دون اضافة رسوم او جمارك او ديون عليها ,علي ان يتم خصم ثمنها من رواتب او معاشات المواطنين في شكل اقساط بسيطة , ويكون الامر اجباري , ويتم وضع خطة قومية لتغطية مصر بلوائح الطاقة الشمسية المنتجة للطاقة المتجددة في خلال عدد قليل من السنوات , وهذا سوف يعمل على توفير 120 مليار جنيه 2 مليار و خمسمائة مليون دولار تقريبا و هذه التكلفة التي تستورد مصر بها وقود لتشغيل محاطات الكهرباء سنويا , وتوفير هذا المبلغ بلا شك سوف يدعم مصر كثيراً في تسديد قروض الدين العام المستحقة عليها .
6. = اعداد خطة طويلة الاجل لانجاز مشروعات البنية التحتية , وعدم تنفيذها بشكل غير مخطط في فترات قصيرة ,وترشيد انشائها اصلا ؛ لان كثير من مشروعات البنية التحتية الممثلة في انشاء لطرق و الكباري ليس لها عائد و هي من بابا المبلغة في اشاء البينية التحتية ومثال ذلك , أنه يتم انشاء مشروعات كباري في اماكن لا يتوقع حدوث تكدث مروري فيها كإنشاء مجموعة من الكباري الضخمة عند مدخل مدينة العالمين الجديدة رغم أن هذا المكان كله صحاري و مساحات شاسعة يمكن التوسع فيها افاقاً بدلا من التوسع الراسي مرتفع التكلفة , ومن صور ذلك ايضاً انشاء عدة كباري في عدة بلدان ريفية على مسافات قريبة لا تتجاوز كيلوا متر مربع و لا يتوقع ان يمر نسب كبيرة من السكان فوق هذه الكباري , وكان من الافضل أن يتم إنشاء كبري و احد لكل مجموعة من البلدان المتقاربة للاقتصاد في الاتفاق العام من جانب و لتحقيق مصلحة و امان المواطنين من جانب اخر .
7. =العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية و تقديم التسهيلات اللازمة لهم للقضاء على البطالة و تقليل اعباء الحماية الاجتماعية للطبقات الفقيرة من على كاهل الدولة ,ويكفي لجذب الاستثمارات الاجنبية أنها تبث الثقة في الاقتصاد القومي , وترفع تصنيفه لدي وكالات التصنيف الائتمانية و تزيد من حصيلة الدولة الجمركية و الضريبية , وتزيد من حصيلة الدولة من العملة الاجنبية ويؤكد ذلك اذا اشترط الدولة على المستثمر أن يعيد استثمار 50% على الاقل من ارباحه داخل الدولة المصرية مرة اخري .
8. = القضاء على كافة اشكال الفساد المالي و الاداري على كافة المستويات و تمكين الشفافية و سيادة القانون وتثبيت القوانين و عدم تغيرها علي فترات متقاربة ؛ لان ذلك لا يصب في مصلحة جذب الاستثمارات الاجنبية , وكان من اكبر العقبات التي تواجه المستثمرين عدم ثبات التشريعات و التغير الدائم خصوصاً في القوانين المتعلقة بفرض الضرائب و الجمارك و الرسوم ,و التي تعمل على عدم قدرة المستثمر في انشاء دراسة جدوى سليمة و دقيقة ؛ وإنما تكون كلها توقعات لا تكون دقيقة .
9. = اتخاذ اجراءات تقشفية مثل ايقاف الانفاق علي التدريبات و بدلات التمثيل و السفر للموظفين و ممثلي الدولة و تقليل عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج و ضم السفارات و القنصليات الى بعضها البعض ,وتقلل رواتب

الموظفين ممن تزيد رواتبهم عن 15000 خمسة عشر الف جنبيه , ووضع حد اقصي للاجور , مع اشتراط تثبيت الاسعار و الرقابة الصارمة عليها و تحجيم التضخم كما فعلت اليونان هذا الحل و نجح نجحاً مرضي جداً .

10. = عدم الاقتراض مجدداً الا للوازم الصحة و الامن القومي فقط ,و أما لوازم انشاءات الطرق و الالكترونيات و الغزل و النسيج الا ما كان منها من لوازم الاستثمار ؛ حيث أنه يكون ذو عائد دولاري في هذه الحالة .

المراجع

1- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط المصرية , متاح على الرابط التالي https://mped.gov.eg/ , تم الاطلاع علية بتاريخ
2- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري , متاح على الرابط التالي https://www.cbe.org.eg/ , تم الاطلاع علية بتاريخ
3- تصريحات لوزير الصحة عام في 10/2 / 2023 امام مؤتمر رئاسي, متاحة على الرابط التالي , https://www.youtube.com/watch?v=HHR845Cnrlw , , تم الاطلاع في 2024/7/6 .
4- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط المصرية , متاح على الرابط التالي https://mped.gov.eg/home/GlobalSearch?lang , تم الاطلاع في 2024/7/6 .

5- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء , نشرة التجارة الخارجية , اكتوبر 2020 , متاح على الرابط التالي : https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320 , تم الاطلاع 2024/7/13 .

6- د . سلوى محمد مرسي , ود. زينب محمد الصاوي , تداعيات فيرس كورونا المستجد على القطاع السياحي في مصر , سلسة اوراق السياسات , القاهرة , معهد التخطيط القومي مايو 2020 , ص 10 – 11 .
7- مجلة الخليج الاقتصادية , مقال تحت عنوان " أسعار القمح الهندي عند اعلي مستوي في 8 اشهر" , منشور في 2023/10/17 , متاح على الرابط التالي https://www.alkhaleej,ae, تم الاطلاع 2024/8/13.
8- الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة , متاح على الرابط التالي https://www.fao.org/newsroom/detail/ukraine-fao-canada-join-forces-to-address-grain-storage-deficit/ar , تم الاطلاع 2024/7/29 .
9- الموقع الرسمي للبنك الدولي , مقال بعنوان الغزو الروسي لأوكرانيا يعوق تحقيق التعافي الاقتصادي بعد الجائحة في اقتصادات الأسواق الصاعدة في أوروبا وآسيا الوسطى , متاح على الرابط التالي https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/04/russian-invasion-of-ukraine-impedes-post-pandemic-economic-recovery-in-emerging-europe-and-central-asia , تم الاطلاع 2024/7/29 .
10- الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة , مقال بعنوان أزمة النفط الروسية , متاح على الرابط التالي https://www.iaea.org/ar/newscenter/news/stkhdm-lqw-lnwwy-fy-m-hw-bd-mn-twlyd-lkhrb-lttbyqt-gyr-lkhrbyy , تم الاطلاع 2024/7/29 .
11- مقال بعنوان , "لماذا تستورد مصر الغاز من اسرائيل" , بتاريخ 2024/3/26, متاح علي الرابط التالي : http://arabic.rt.com, تم الاطلاع 2024/8/13
12- الموقع الرسمي لوزارة السياحة https://mota.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/ , تم الاطلاع 2024/7/30 .
13- الموقع الرسمي لاتحاد الغرف السياحية المصرية , متاح علي الرابط التالي https://rstc.qaed.org/ar/web_pages/ETF/3 , تم الاطلاع 2024/7/30 .
14- الموقع الرسمي لوزارة السياحة https://mota.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/ , تم الاطلاع 2024/7/30

15- للمزيد حول هذا الموضوع يراجع رسالتنا لنيل درجة الدكتوراه بعنوان " دور التكنولوجيا الحديثة في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري " , مكتبة المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2021 , ص 30 و ما بعدها .
16- مقال بعنوان " خطر الإفلاس وفوائد حل أزمة الدين اليوناني " , منشور علي الموقع الرسمي لوكالة الانباء الالمانية DW , بتاريخ 2015/2/21 , متاح على الرابط التالي https://www.dw.com/ar , تم الاطلاع في 2024/8/2.
17- الموقع الرسمي للبنك المركزي اليوناني , متاح على الرابط التالي : https://www.bankofgreece.gr.
18- للمزيد حول الاجراءات الاصلاحية اليونانية لمعالجة ازمتها الاقتصادية يراجع , مصطفي حسين عبدالرازق , "الازمة المالية اليونانية و اثارها السياسية" , جامعة النهرين , يونيو 2013 , ص 34 و ما بعدها .
19- الموقع الرسمي للبنك الدولي , متاح على الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=TR , تم الاطلاع في 2024/8/8.
20- الموقع الرسمي لوزارة الخزانة التركية , ومتاح على الرابط التالي https://en.hmb.gov.tr/arama/Public%20debt , تم الاطلاع 2024/8/8 .
21- تقرير للبنك الدولي عن الاقتصاد التركي ,منشور على الموقع الرسمي للبنك , https://www.albankaldawli.org/ar/home .

22- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على الرابط التالي https://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp , تم الا4طلاع 2024/8/8.
23- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp

24- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN
25- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/japan/gdp

26- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/france/gdp

27- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/italy/gdp

28- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/india/gdp

29- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/germany/gdp

30- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/united-kingdom/gdp

31- قاعدة بيانات البنك الدولي , متاح على ارابط التالي : https://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp

32- الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء , متاح على الرابط التالي : https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=5742 .
33- الموقع الرسمي لوزارة الزراعة المصرية , متاح على الرابط التالي : https://www.google.com/searc , تم الاضطلاع 2024/8/12.
34- الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء المصري , متاح على الرابط التالي : https://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=2324 , تم الاطلاع 2024/8/12.

الفهرس

المسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	المقدمة	1
2	مبحث تمهيدي	5
3	المبحث الاول : أسباب عدم استدامة الدين العام	8
4	المطلب الاول : الاسراف في مشروعات البنية التحتية	8
5	المطلب الثاني : جائحة كورونا	10
6	المطلب الثالث : الحرب الروسية الاكرانية	13
7	المبحث الثاني : استدامة الدين العام في بعض الدول المقارنة	24
8	المطلب الاول : استدامة الدين العام في اليونان	24
9	المطلب الثاني : استدامة الدين العام في تركيا	28
10	المطلب الثالث : استدامة الدين العام في الاقتصاديات الكبرى	31
10	النتائج	33
11	التوصيات	35
12	الخلاصة	38
13	المراجع	39
14	الفهرس	41

فهرس الاشكال

رقم الشكل	المسمى	رقم الصفحة
1	المؤسسات و الدول الدائنة لمصر	6
2	اهم المنتجات التي استوردتها مصر نت الاتحاد الروسي عام 2020	17
3	اهم المنتجات التي استوردتها مصر من اوكرانيا عام 2020	18
4	انتاج و استهلاك وواردات ومخزون مصر من القمح خلال الفترة من 2012 الي 2022	18
5	اسعار القمح الامريكي خلال الفترة من 21فبراير 2022 – 12 ابريل 2022	19
6	ميزان الطاقة المصري خلال الفترة من 2011الي 2020	20
7	اسعار سلة اوبك خلال الفترة من ابريل 2021 – ابريل2022	21
8	عدد السياح بالمليون و ايرادات السياحة بالمليار دولار خلال الفترة من 2010 الي 2021	22

فهرس الجداول

رقم الجدول	المسمى	رقم الصفحة
1	قيمة اقساط الدين العام الخارجي	7
2	التغيرات البارزة في تخفيض سعر صرف الجنيه خلال العشر سنوات الأخيرة	9
3	قيمة الصادرات و الواردات المصرية خلال الفترة (2019 – 2020)	11
4	ترتيب ابرز دول العالم من حيث حجم الدين العام	32